العدالة الاجتماعية

صلاح محمد

دار نوبل
للنشر والتوزيع

الكتاب : العدالة الاجتماعية
المؤلف : صلاح محمد





الناشر : دار نوبل للنشر والتوزيع
4 شارع سيد الخطيب – الثلاثيني
العمرانية الغربية – الجيزة.
ت : 01220320905 – 01159605071

Email: Darnobel@yahoo.com

الطبعة : 2018
رقم الإيداع: / 2018م
الترقيم الدولي :

- تصميم الغلاف: أمير عكاشة

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم
طه 114

مقدمة

منذ أن وجدَ الانسان على الأرض وهو يحاول فهم هذا العالم من خلال تعامله مع الأشياء والمدركات الحسية العديدة ومروره بالخبرات والمواقف المختلفة وفي محاولته هذه كان يلجأ دائما الى عقدِ المقارنات بين الأشياء التي يتعامل معها والخبرات والمواقف التي يمرُ بها لايجاد اوجه الاختلاف واوجه الشبه بينها ، ثم يقوم بتصنيفها الى فئات او اصنافٍ بناءً على خصائصِها المشتركة ، لكي تكون اكثرَ فهماً بالنسبةِ له ، واكثرَ قابلية للتطبيقِ في المواقفِ الأُخرى الجديدةِ .

وبعملية التصنيف هذه تمكن الإنسان من اختصار العديد من الجزئيات والأشياء ، واصبح بمقدوره أن يستجيبَ لمجموعةٍ من الأشياءِ المتشابهةِ وغيرِ المتطابقةِ باستجابة واحدة هي مفهومه عنها ، ومع نمو الانسان ومروره بمزيدِ من المعارفِ والخبراتِ ، وازدياد قدرته على التفكيرِ المجردِ ، فقد نمتْ مفاهيمه وتوسعتْ ، ولم يعد يتعامل مع الأشياء او المدركات الحسية فحسب وانما انتقل الى التعامل مع المجردات والتعميمات المعقدة ، وهكذا نشأتْ المفاهيمُ لدى الانسان ثم تطورتْ واتسعتْ.

إن معظم الكلمات في اية لغةٍ من اللغاتِ تشيرُ الى اصنافٍ وفئاتٍ من الرموزِ او الأشياء او الحوادث اكثر من اشارتها الى شواهدِ هذه الفئات وعادة يكون من الضروري استخدام كلمات محددة لجعل كلمة واحدة من هذه الأصناف العامة تشير الى شاهدٍ بعينه .

وحقيقة الامر ان هذه الاصناف والفئات والاشياء والحوادث تكوّن الموجودات حول الانسان " ويدرك الإنسانُ مفهوم الموجودات التي يحسُّ بها ويجدُ كل واحدٍ منها لا ينطبق على الآخرِ ولا يصدق إلا على ذلك الموجود وحده .

إن فلسفة العلمِ تتناول تحليل المفاهيم من جوانبَ مختلفةٍ وكذلك تعريفَ المفاهيم والشروطِ المنطقيةِ التي يجبُ توافرها في التعريفِ فضلاً عن مناقشةِ البناءِ المنطقي للمفاهيم وشروطه.

إن تحليل المفاهيم ياخذ أهميته من كونِهِ يوضحُ لنا الشروط المنطقية التي يجبُ ان تستوفيها عملية صياغة المفاهيم او تعريفها او اشتقاقها وطبيعة العلاقة التي تربطُ المفهوم بالخبرةَ او تربطه بمفاهيم أُخرى في النظريةِ.

وتختلف تعريفات المفهوم تبعاً للنظرة الخاصة بكلِ علمٍ او مجال من مجالات التفكير الانساني ، فكل علمٍ ينظر الى المفهوم من زاوية خاصة .

لكل عصر مفرداته الخاصة الذي يتسم به وفي عصرنا كثرت هذه المفردات لتغطي كافة ألوان الحياة والنشاط الإنساني, وكثرت المصطلحات والمعاني من حولنا, فصرنا نحتاج إلى دليل يعرفنا هذه المعاني. لا ينطبق الأمر فقط على مايجب أن يعرفه الصغار بل أن الكثير من البالغين في حاجة إلى أن يعرفوا المفاهيم أو المصطلحات

مفهوم وأبعاد العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية مفهوم يشير الى المساواة في تطبيق الاحكام والقوانين على الجميع بالتساوي وفي سبيل تحقيق الصالح العام،وتصنف الى عدالة توزيعية(توزيع موارد المجتمع على الافراد مع مراعاة قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية،ومنح الناس الخدمات التعليمية والتربوية والصحية والترويحية والاجتماعية التي يحتاجونها بالتساوي)وعدالة اصلاحية – تصحيحية (تصحيح الضرر الذي يتعرض له الفرد والناجم عن اعتداء على حقوقه من قبل فرد او جماعة وعبر العدل الذي يشرف عليه القضاة والمحلفون)وعدالة تبادلية(المساواة والموازنة في القيمة التبادلية اي الأخذ والعطاء بين الافراد والجماعات والدول)

أكدت أغلب الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والمواثيق الدولية والمذاهب الفكرية بمختلف اتجاهاتها، على أهمية وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها: مطمحاً قانونياً وسياسياً وأخلاقياً وشأناً مجتمعياً، وقد حظى مفهوم العدالة الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة بقدر كبير من الأهمية على الصعيدين الأكاديمى والإعلامى، كما استحوذ على حيز كبير من الجدل على مستوى الفكر الاقتصادى، حتى أضحى من المفاهيم الشائعة الاستخدام فى الأدبيات السياسية الحديثة وفى الخطابات المعاصرة وتقارير المؤسسات والمنظمات الدولية والوطنية، إلا أنه وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالمفهوم، فإنه ما زال مفهوماً متشعباً ومتعدد الأبعاد، وهو الأمر الذى جعل البعض ينعته بالمفهوم المطاطى. ومن التعريفات المهمة للعدالة

الاجتماعية، ما ذكره الفيلسوف الأمريكى جون رولز -الذى صاغ نظرية العدالة التوزيعية كفلسفة أخلاقية ونظرية سياسية- فى كتابه الذى سماه «نظرية فى العدالة»، حيث عرفها بأنها: «تمتع كل فرد فى مجتمع ما بالمساواة فى الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة»، ويرى فى هذا الصدد أن الوثيقة الدستورية، باعتبارها العقد السياسى والاجتماعى بين الشعب والسلطة، يجب أن تتأسس على قيمتين: تداول السلطة وتداول الثروة كمتلازمين لا ينفصلان. وقد اعتبر أيضاً أن الحرية من المكونات الرئيسية للعدالة الاجتماعية، فالحرية هى حق من الحقوق الأساسية للإنسان التى لا تتم العدالة الاجتماعية فى غيابها، فلا عدالة اجتماعية بالمعنى الشامل إذا حرم أفراد المجتمع من الحرية، ويجب الإشارة إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية حسب الكثير من المفكرين والباحثين فى العلوم الاجتماعية والسياسية، استحقاق أساسى للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهى حقوق أساسية من حقوق الإنسان وجزء لا يتجزأ منها. وللعدالة الاجتماعية مظاهر ومرتكزات عدة، باعتبارها مرجعية معيارية لكافة القيم الإنسانية، ويمكن إجمال عناصر العدالة الاجتماعية وأبعادها فى ثمانية أبعاد، ذكرها الدكتور إبراهيم العيسوى فى: «العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية»:

الأول البعد أو العنصر الاقتصادى: المتعلق بمدى اشتراك مواطنى الدولة ككل فى العملية الإنتاجية والتنموية، وفى الاستفادة من مخرجاتها، وهو الأمر الذى يؤدى إلى المساواة فى الفرص المجتمعية المتاحة والحقوق الاقتصادية

فى مجال العمل، وملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز.

الثانى البعد الاجتماعى: وهو المتعلق بمشاكل الفقر والاستبعاد الاجتماعى، وما يستدعيه الأمر من سياسات عمومية لتمكين الطبقات الفقيرة من تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

الثالث البعد البشرى: ينصب على مسألة الالتزام بحقوق الإنسان وحاجاته الأساسية، ومسألة تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع.

الرابع البعد المتعلق بالتقسيم الطبقى للمجتمع: ويستهدف إبراز العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد وبين العدالة الاجتماعية، ويطرح هنا قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التى تفرز فى ضوئها طبقات المجتمع، كما أن غياب أو تأثر هذه العدالة يعنى وجود تفاوت طبقى وهوة بين الأغنياء والفقراء.

الخامس البعد الجهوى: والمتعلق بالتفاوتات المجالية داخل تراب الدولة، فى توزيع الموارد المالية.

السادس البعد السياسى والمؤسسى: وهو يرتبط بمسائل الحريات والحقوق السياسية، والمشاركة السياسية من خلال مؤسسات وطنية تسهم فى صنع القرارات العامة الوطنية.

السابع البعد المتصل بالعدالة بين الأجيال: أى العدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، ليس فقط فى توزيع الموارد الطبيعية والصناعية وما إلى ذلك، ولكن أيضاً فى تحمل أعباء الدين العام.

الثامن البعد المتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة: وهو بعد يتعلق بنوعية العلاقات التى تنشأ بين الدولة والدول الأخرى فى إطار المجتمع الدولى، ومدى تكافؤ هذه العلاقات أو ميلها لدولة على حساب دولة أخرى، فتحقيق العدالة الاجتماعية يقتضى التحرر من الاستغلال فى الداخل، ويقتضى كذلك التحرر من استغلال الخارج، أى التبعية بمختلف أنواعها السياسية والاقتصادية، ومن ثم فإن تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الواسع يستلزم تحرير الإرادة الوطنية من قيود التبعية، وتحكيم القرار الوطنى فى مختلف الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مبادئ وأبعاد العدالة الاجتماعية حسب ما ذكره ماريون يونغ، ليست بالمبادئ الواضحة التى تلقى القبول العام، ذلك أن ما يعتبره البعض حقوقاً لا يراه البعض الآخر كذلك، فالعدالة الاجتماعية لا تقوم على مبادئ عامة مجردة يمكن إسقاطها على ممارسات ومواقف محددة فى كل المجتمعات.

مرتكزات العدالة الاجتماعية

يخضع تحديد ما تعنيه العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها في كثير من الأحيان لجدل كبير، كما يخضع حدود مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر لأن الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير.

ترتكز العدالة الاجتماعية على عدة أسس، أهمها المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، و التوزيع العادل للموارد والأعباء.

•المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص :

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز الركن الرئيسي في العدالة الاجتماعية، و تعني عموماً و أساسا المساواة في الحقوق والواجبات و في الحصول على المكاسب والمنافع. إن غياب المساواة، يؤدي بدون شك إلى انتشار مظاهر المحسوبية والزبونية والرشوة في الحياة العامة، وإلى الشعور بالإحباط والتذمر، وإلى انعدام تكافؤ الفرص وانتشار الظلم والطغيان. و جدير بالتنبيه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، لوجود فروق فردية بين الناس في أمور شتى، كالفروق في الجهد المبذول والكد في الحياة، أو في المهارات والكفاءات، أو في التأهيل العلمي أو في اكتساب الخبرة والتجربة.

ولكن ينبغي أن تكون الفوارق بين الناس، سواء في الدخل أوالثروة أو في غيرها مقبولة ومتوافق عليها اجتماعياً وبعيدة عن أي شكل من أشكال الاستغلال والظلم. وهكذا، وحسب الفيلسوف الأمريكيRawls john ، فاللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم بحيث تمنح للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، وتتيح من جهة أخرى أمام الجميع في إطار من تكافؤ الفرص العادلة، إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة .

وتقتضي المساواة في الفرص، عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من أسباب ، والقضاء على النتائج السلبية المترتبة عليه كالتهميش والإقصاء الاجتماعي ؛ و تقتضي كذلك توفير الفرص بحيث لا معنى مثلا

للحديث عن التكافؤ في فرص التعليم إذا كان العرض التربوي يعرف خصاصا؛ كما تقتضي أيضا تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص.

لكن هذا قد لا يضمن تحقيق العدالة، إذ أن الاختلاف بين الأفراد في القدرات ، وفي الغنى و المكانة الاجتماعية في المجتمع، ينتج عنه فوارق واسعة وغير مقبولة في المداخيل. و تظهرفي هذه الحالة أهمية و ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة توزيع الثروة للتقليص من الفوارق في الدخل بين الفئات الاجتماعية حتى لا يمس مبدأ تكافؤ الفرص ذاته.

•التوزيع العادل لموارد الوطن والأعباء

تتجلى العدالة الاجتماعية أيضا في التوزيع العادل للموارد والأعباء، ويتم ذلك أساسا بواسطة أنظمة الأجوروالدعم وتوفيرالخدمات الأساسية، وبالأخص الخدمات الصحية والتعليمية .

وتعتبر العدالة الاقتصادية جزءا لا يتجزء من العدالة الاجتماعية، ولا يمكن أن تتحقق بدون توزيع عادل للثروات. كما أن النظام الضريبي الذي يعيد توزيع المداخيل عن طريق توزيع الأعباء الضريبية، يعد وسيلة هامة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ومن واجبات ومسؤوليات الدولة الاهتمام ودعم الفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة ومحدودة الدخل ، باعتبارذلك حقها وجزءا من حصتها من موارد وثروة وطنها .

كما أن توفير فرص الشغل لدى الدولة ومؤسساتها المختلفة، أو من خلال قيام الدولة بتوفير الشروط الضرورية والكافية لتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار بغية خلق فرص الشغل، يساهم بكل تأكيد، في تمكين المواطنين من كسب عيشهم ورزقهم و الاستفادة من الدخل الوطني بصورة تحفظ كرامتهم وتجعلهم يضطلعون بمسؤوليتهم الذاتية

الجذور التاريخية للعدالة الاجتماعية

فكرة العدل عند المفكرين المسلمين

- **الفارابي**(1) (260-339هـ،874-950م):

يقول في كتابه المدينة الفاضلة : « العدل إعطاء كل واحد قسطه... وهذا بالنسبة للخيرات المشتركة لأهل المدينة على جميعهم... ثم في حفظ ما قسم عليهم... فكل واحد من أهل المدينة له قسط من هذه الخيرات مساوياً لاستئهاله...فنقصه ذلك وزيادة عليه جور، ثم بعد ذلك يحفظ على كل واحد قسطه، إمّا بأن لا يخرج عن يده وإمّا بأن يخرج بشرائط وأحوال لا يلحق بخروجه عند يده من قسطه ضرر لا به ولا بالمدينة، فالعدل إذن أن يعاد للمرء ما خرج عن يده من قسطه، سواء عاد عليه في خاصة نفسه أو على المدينة، والعدل عنده كذلك استعمال أفعال الفضيلة فيما بينه وبين غيره، أي فضيلة كانت وعلى هذا إعطاء كل واحد قسطه وحفظه عليه نوع من أنواع العدل، وهناك أنواع أخرى مثل التفويض لكل واحد من أهل المدينة بعمل يفرد به ولا يترك أحد منهم يزاول أعمالاً كثيرة ومثل إعداد

(1) الفارابي (260–339هـ،874–950م)، محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ أبو نصر الفارابي، يعرف بالمعلم الثاني، أكبر متفلسفة المسلمين، تركي الأصل، مستعرب ولد في فاراب (على نهر جيحون) وانتقل إلى بغداد فنشأ فيها وألّف فيها أكثر كتبه، ورحل إلى مصر والشام واتصل بسيف الدَّوْلَةابن حمدان، توفي بدمشق، كان يحسن اليونانيَّة أكثر اللغات الشرقية في عصره، وعرف بالمعلم الثاني لشرحه مؤلفات أرسطو (المعلم الأول) ، له نحو مئة كتاب منها «الفصوص» و«إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها» و « آراء أهل المدينة الفاضلة ».

أنظر: الزِّرِكْليّ، خير الدين: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال، (20/7).

أموال للطوائف الذين ليس من شأنهم أن يكسبوا مالاً، كحملة الدين... والأطباء وذويهم... وكالزمنى والذين لا قدرة لهم أن يكسبوا الأموال... ومثل الحرب من أجل إعطاء العدل والنصفة، أو قمع تمرد، وجعل قوم على قوم على ما هو الأجود والأحظى، أي الحرب لاكتساب خير للمدينة وردهم إلى الأصلح لهم، ودفع عدوٍّ بالقوة، كل هذا عدل»(2) ويقول « ...فما في الطبع هو العدل، فالعدل إذن التغالب فاستعباد القاهر للمقهور هو أيضاً من العدل وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر هو أيضاً عدل، فهذه كلها من العدل الطبيعي، وهي الفضيلة.. وأحياناً يتقارب الأفراد وتتقارب الجماعات في القوة... عندئذ يصطلح الأفراد والجماعات على شرائط يتعاملون بها... فالوفاء بما اصطلح عليه كل فريق هو العدل الوضعي وهو ناتج عن ضعف وخوف في الفريقين »(3) .

وعلى هذا فالعَدالَة عند الفارابي لا تتمايز كثيراً عما هي فلسفة أرسطو « ولهذا عرف في تاريخ الفِكْر بأنه المعلم الثاني أو الشارح لشرحه أكثر من مائة كتاب نصفها تقريباً نقد وشروح وتعليقات على أبحاث أرسطو(4) ولا يخفى تأثيره فيما اقتبسناه بأفلاطون فيما يتعلق بالربط بين السِّيَاسِيَّة والأخلاق وإلى ما ذهب إلى القول به من العدل الطبيعي والعدل الوضعي، إضافة إلى تأثره بالحياة السِّيَاسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة التي كانت سائدة في عصره وبالأفكار الشيعية الإمامية من خلال دور الراعي أي رئيس المدينة الفاضلة ووظيفته مع رعيته « كما أن القلب أولاً ثم يكون هو السبب في أن يكون سائر

([2]) نادر، د. ألبير نصري: أبو نصر الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة، ص(**157-160**).

([3]) فروخ، د. عمر : تاريخ الفِكْر العربي، ص(**364-365**).

([4]) شلبي، د. أحمد: الفِكْر الإسلامي منابعه وآثاره، ص(**139-140**) بتصرف.

أعضاء البدن والسبب في أن تحصل لها قواها وأن تترتب مراتبها »(5) وفي هذا التأثر يقول د. الجروزميله « فلسفة الفارابي مزيج من أرسطاليسية وأفلاطونية حديثة مع صبغة إسلامية واضحة ونزعة شيعية إمامية لا شك فيها »(6).

2- **ابن مسكويه**(7)(972-1030م) :

تناول ابن مسكويه في كتابه تهذيب الأخلاق، مفهوم العَدالَة من خلال حديثه عن أسس التربية الأخلاقية انطلاقاً من معرفة تامة بالنفس البشرية ومقوماتها وقواها.

« فإنسانية الإنسان تتم بتوافر إرادته واتجاهها نحو الخير وابتعادها عن الشر وقوى النفس الثلاث هي قوة التفكير وقوة الغضب وقوة الشهوة، متى اعتدلت لدى الإنسان ولدت لديه فضيلة العَدالَة والعفة والحكمة، والشجاعة تلك التي للإنسان أن يتباهى ويفتخر بها »(8).

فالعَدالَة : « فضيلة للنفس تحدث لها اجتماع الفضائل الثلاث الحكمة والعفة والشجاعة وذلك عند مسالمة هذه القوى بعضها لبعض واستسلامها للقوة المميزة »(9).

---

(5) نادر، د. ألبير نصري: أبو نصر الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة، ص(**128-129**)بتصرف.

(6) الفاخوري، د. خليل الجروحنا : تاريخ الفلسفة العربية، (**152/2**).

(7)ابن مسكوية (**421**هـ-**1030**م) أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكوية، أبو علي، مؤرخ بحاث، أصله من الري وسكن أصفهان وتوفي بها، اشتغل بالفلسفة والكيمياء والمنطق مدة، ثم أولع بالتاريخ والأدب والإنشاء، كان قيماً على خزانة كتب ابن العميد ثم كتب عميد الدَّوْلَةابن بويه فلقب بالخازن، ثم اختص ببهاء الدَّوْلَةالبويهي وعظم شأنه عنده.

أنظر: الزِرِكْليِّ، خير الدين: الأعلام في قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء، (**211/1-212**).

(8) ابن مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب: تهذيب الأخلاق في التربية ص(**13**، **14** ، **15**)بتصرف.

(9) ابن مسكويه: تهذيب الأخلاق في التربية، ص(**14**).

ويرى ابن مسكويه أن العَدالَة تقسم إلى ثلاثة أقسام:

عدالة دينية وهي فيما بين الإنسان وخالقه.

عدالة مدنية وهي فيما يؤديه الناس بعضهم لبعض، وتشمل :

أ- قسمة الأموال والكرامات وتكون نسبة كل واحد كنسبة من كان في مثل مرتبته.

ب- قسمة المعاملات الإدارية، كالبيع والشراء والمعاوضات.

ج- قسمة الأشياء التي وقع فيها الظلم والتعدي، فالعَدالَة توجب أن يلحق الضرر الآخر ليعود التناسب، فالعادل من شأنه أن يساوي بين الأشياء الغير متساوية.

العَدالَة الكبرى: وهي ما يجب أن يكون بين الناس من حقوق تجاه أسلافهم مثل أداء الديون وانفاذ وصاياهم(10).

ويرى أن الفضائل كلها اعتدالات وأن العَدالَة اسم يشملها ويعمها كلها... «وأن الشَّرِيعَة لما كانت تقدر الأفعال الإرادية التي تقع بالروية وبالوضع الإلهي صار التمسك بها في معاملاته عدلاً والمخالف لها جائراً فلهذا قلنا أن العَدالَة لقب للتمسك بالشَّرِيعَة»(11).

ومن ذلك تبين لنا أن ابن مسكويه « يحاول التوفيق بين آراء شتى يجمعها من شتات المذاهب الخلقية وبين تعاليم الشَّرِيعَة الإسْلاميَّة ، وكان

([10]) نادر، د. ألبير نصري: أبو نصر الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة، ص(128–129)بتصرف.

([11]) فخري، د. ماجد: الفِكْر الأخلاقي العربي، (139/2).

أشبه بأرسطو من غيره »(12) كما يبدو تأثيره بأفلاطون خاصة في قوله باعتدالات النفس وتقسيم القوى فيها إلى ثلاث قوى وجعله العَدالَة التنسيق بين هذه القوى، وهذه المنهجية هي أساس كتابه تهذيب الأخلاق حيث انتقل من التعريف بالنفس البشرية وقواها إلى الخلق وتهذيبه بغية الوصول إلى الكمال الإنساني ومن ثمَّ تجديد الخير والسعادة ومراتبها، ثم إلى العَدالَة مبيناً أن السلوك المعتدل في كل شيء الموازن بين القوى التي تتحكم بالنفس البشرية فلا تجنح إلى التطرف « فالعادل من شأنه أن يساوي بين الأشياء غير المتساوية...وفي هذه الحال لا بد من العلم بطبيعة الوسط حتى يرد الطرفين إليه والشَّرِيعَة هي التي ترسم في كل واحد من هذه الأشياء التوسط والاعتدال»(13) .

3- **ابن سينا**(14)(1036م):

« والعَدالَة عند ابن سينا فضيلة من الفضائل الأربع العفة والشجاعة والحكمة والعَدالَة ، والعَدالَة أصل يرجع إليها مجموعة من الفضائل تتفرع عنها، إما كالأنواع لها أو كالمركب فيها وهي السخاء والقناعة

([12]) ذكرى، أبو بكر: تاريخ النظريات الأخلاقية، ص(**31**).

([13]) فخري، د. ماجد: المرجع نفسه، (**2/132-134**).

([14])ابن سينا : أبو علي الحسين بن عبد الله، (**980-1036م**) فيلسوف وطبيب مسلم يلقب بالشيخ والرئيس، ولد في أخشنة، قرب بخارى، ودرس العلوم الشَّرْعية والعقلية وأصبح حجة في الطب والفلك والرياضة والفلسفة، وفيها اختلال في المعتقد لا يحتمل وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة كثيراً منها في كتابه تعارض العقل والنقل. توفي ودفن في همذان، من مصنفاته : الشفاء، النجاة، الإشارات، التنبيهات.

أنظر: سير أعلام النبلاء (**17/531**)، والأعلام (**2/241**).

والصبر والكرم والحلم والعفة والصفح والتجاوز وكتمان السر والحكمة ... فها هو في هذا المفهوم لم يتجاوز الأفلاطونية المحدثة »(15).

4- ابن رشد(16):

أورد ابن رشد ثلاثة معان للعدالة: فلسفي وفقهي ولغوي، فـ « العَدالَة هي اقتصار كل فرد على تكلف الأعمال التي يحسن لها الطبع » (17) « والعدل ثمرة المعرفة الحقيقية كما أن الظلم ثمرة الجهل »(i) « إن تحقيق كل ما في الطبع هو العدل وهو الفضيلة »(ii).

وإلى جانب هذا نجد أنه ذهب في معنى العَدالَة مذهباً فقهياً صرفاً حيث قَالَ: « العَدالَة هي التزام الواجبات الشَّرْعية ومستحباتها واجتناب المحرمات والمكروهات»(18) والعَدالَة هي ضد الجور « إن العادل لما كان ضد الجائر...» (19).

إن المتتبع لما ذكره متفلسفة المسلمين عن العَدالَة ، يلحظ التأثر البالغ بالفلسفة اليونانيَّة إما بطريق التبني لها أو النقل والشرح لآراء منها

(15) فخري، د. ماجد: الفِكْر الأخلاقي العربي، (**148/2**).

(16)ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد (**1126–1198**م) فيلسوف وطبيب وفقيه ، ولد في قرطبة، ولي القضاء في أشبيلية ثم في قرطبة، تأثر ابن رشد بأرسطو فشرح من كتبه: الطبيعيات، والسماء والنفس، له في الطب كتاب الكليات، أهم مصنفاته الفلسفية: تهافت التهافت الذي رد فيه على كتاب الغَزَالي تهافت الفلاسفة.

أنظر: غربال، محمد شفيق: الموسوعة العربية الموسعة، (**16/1**)..

(3–4–5) فخري، د. ماجد: ابن رشد فيلسوف قرطبة ، ص(**121–122**).

(18) ابن رشد، محمد بن أحمد : بداية المجتهد، (**462/2**).

(19) ابن رشد: المقولات ، تحقيق د. محمود قاسم، ص(**128**).

دون تبني لها، وإما بطريق التوفيق بين آراء متفرقة وأفكار متعددة منها الفلسفي وغير الفلسفي وهذا التأثر وطبيعته مما أكده مؤرخو الفلسفة عند المسلمين:

يقول أنور الجندي(20):وقد تبين مفاسد كل محاولات الفلاسفة المشائين أمثال الفارابي

وابن سينا في التوفيق بين الفلسفة اليونانيَّة وبين مفهوم الإسلام... واعتبر الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد مجرد شرَّاح امتداداً للروح الهلينية... وأعلن ابن تَيْمِيَّة عبث محاولة الفارابي وابن سينا وعقم تجربة التلفيق عندهما بين الإسلام و الإفلاطونية المحدثة كما رأى أن هدف التلفيق هو هدم الإسلام من الداخل»(21).

ويقول الدكتور ألجروزميله: « وان من ألقى النظر على فهارس ومؤلفات الفارابي وجد أن القسم الأكبر منها شروح وتعليقات على فلسفة أرسطو وأفلاطون»(22) ، وأما ابن سينا « فقد كان تلميذاً للفارابي حاول أن يفصل

(20)أنور الجندي، ولد عام **1917** ودرس في مطالع حياته مادتي التجارة والصحافة وهو باحث إسلامي عمل في حقل الدعوة منذ عام **1946** ومن أوائل الصحفيين الإسلاميين، اشترك في العديد من المؤتمرات الإسْلاميَّة وحاضر في جامعات إسلامية منها جامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة العين بالإمارات، والمجمع اللغوي بالأردن. له عشرات الدراسات في مجال الأدب والفِكْر الإسلامي، الموضوع الرئيسي الذي أولاه اهتماماً كبيراً هو الغزو الفِكْري والتغريب والعَلْمانيةوالاستشراق، قدم موسوعة «مقدمات العلوم والمناهج» وموسوعة «معلمة الإسلام»، ومجموعة من تراجم عظماء الإسلام وغيرها. أنظر: الجندي، أنور: تيارات مسمومة ونظريات هدامة معاصرة، الصفحة الأخيرة.

(21) الجندي، أنور: تيارات مسمومة ونظريات هدامة معاصرة، تحاصر الإسلام وتحمل لواء هدم قيمه الأَسَاسيَّة ، ص(**20–21**).

(22) الفاخوري، د. خليل ألجروحنا: المرجع السابق (**97/2**).

آراءه ويبين معانيه فقد اتبعه في فلسفته الطبيعية والماورائية والأخلاقية ولم يحد عنه إلا في بعض التفاصيل»(23).

ويقول الدكتور أحمد شلبي(24): « وعلى العموم فقد كان جلّ ما عنى به متفلسفة المسلمين أول الأمر هو التوفيق بين التفكير الإسلامي وبين فلسفة أرسطو والأفلاطونية الحديثة... فالفارابي مثلاً كان أكثر ميلاً لفلسفة أرسطو، ومال ابن سينا للأفلاطونية الحديثة ولم يثمر هذا الاتجاه الثمرة المرجوة »(25).

يقول الأستاذ أبو بكر ذكرى عن ابن مسكويه أنه : « يحاول التوفيق بين آراء شتى يجمعها من أشتات المذاهب الخلقية وبين تعاليم الشَّرِيعَة الإِسْلاميَّة، وكان أشبه بأرسطو من غيره »(26).

([23]) الفاخوري، د. خليل ألجروحنا: المرجع السابق (**93/2**).

([24])د. أحمد شلبي، مفكر إسلامي، تلقى دراسته في الأزهر وفي كلية دار العلوم وفي جامعة لندن وجامعة كمبردج ،مثّل مصر في عدة مؤتمرات دولية، حاضر في العديد من الجامعات العربية منتدباً وزائراً ومعاراً. تزيد مؤلفاته عن خمسين كتاباً أهمها : موسوعة التاريخ الإسلامي وموسوعة الحَضَارَة الإِسْلاميَّة ومقارنة الأديان، إضافة إلى المكتبة الإِسْلاميَّة لكل الأعمار والتي بلغت **100** كتاباً من السير والتاريخ وقصص القرآن، وقد تُرجمت معظم مؤلفاته إلى لغات عدة.

([25]) شلبي، د. أحمد: الفِكْر الإسلامي منابعه وآثاره، ص(**137**).

([26]) ذكرى، أبو بكر: تاريخ النظريات الأخلاقية، ص(**31**).

مفهوم العدالة في الفكر الغربي

الرَّأْسُماليَّة فكرة تقوم على مبدأ فَصْل الدين عن الحياة لأنها تريد أن يكون سير الحياة نفعياً بحتاًَ لا شأن للدين به، وهذه الفِكْرة هي عقيدتها وقيادتها الفِكْرية وقاعدتها الأَسَاسيَّة، وبناءً عليها كان الإنسان هو الذي يضع نظامه في الحياة في إطار من الحرِّيَّة الكاملة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة له، باعتبار أن هذه المنفعة الخاصة للفرد لا تتعارض مع منفعة الجماعة، لأن مصالح الفرد ومصالح الجماعة متوافقة ومنسجمة.

وقد قامت هذه النظرية على أسس نوجزها في النقط التالية(27):

الفرد هو نقطة البداية في التنظيم الاجتماعي، ومصلحته هي الغاية الأولى والهدف الأساسي الذي يسعى المجتمع إلى تحقيقه.

الفرد له مجموعة من الحقوق: أطلق عليها «جون لوك» الحقوق الطبيعية، مثل حق العمل، وحق التَّمَلُّك، إلى جانب حق التجمع والاعتقاد...

([27]) يرجع أصل هذا المذهب إلى كتابات«لوك ونتيام»ثم اعتنقها آدم سميث (**1723–1790**)وريكاردو (**1772–1823**) وأخذ بها أكثر علماء السِّياسَة والاقتصاد في القرن التاسع عشر، وقامت بدور كبير في منع التدخل الحكومي في المجالات الاقتصادية ولما ظهرت مساوئ هذا المذهب نتيجة الحرِّيَّة المطلقة، أدخل عليها دعاتها كثيراً من التعديلات حتى تقف أمام الهجوم من قبل أنصار الاتجاه الجماعي. وقد قامت هذه النظرية على أسس كما أوجزنا وقد صنفها بعض الباحثين إلى أسس أخلاقية توجب أن يترك الفرد حراً ليتمكن من استعمال جميع قواه دون تدخل من الدَّوْلَة وإلى أسس اقتصادية تتيح للفرد تحقيق أكبر قدر من الربح وإلى أسس علمية تعتمد على الأخذ بمبدأ البقاء للأصلح.

أنظر: غالي، د. بطرس بطرس وعيسى،د. محمود خيري: مبادئ العلوم السِّيَاسِيَّة، ص(**213–215**).

وهذه الحقوق الفردية مصدرها الحالة الطبيعية التي عاشها الإنسان قبل دخوله في الحياة الاجْتِمَاعِيَّة ولذلك لا يحق للمجتمع سلبها منه.

لا تعارض بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، لأن مصالح المجتمع عبارة عن مجموع المصالح الفردية، فإذا سعد الفرد سعد المجتمع.

التفاوت الطبقي في الثراء والملكية، أمر طبيعي يتفق مع الفطرة نتيجة تفاوت الناس في الذكاء والقدرات الخاصة والميول والاستعدادات.

إن التفاوت في المِلْكِيَّة والثراء بين الناس، يدفع الفقراء منهم إلى بذل الجهد حتى يكونوا مثل الأثرياء، فهو يشحذ هممهم من أجل التفوق.

حافز الربح والمصلحة الشخصية، والمنفعة الذاتية هي الأمور المحركة للنشاط الاقتصادي والباعث له.

مبدأ المنافسة بين الناس مبدأ مشروع، فكل إنسان يسعى للحصول على أكبر قدر من المنفعة، بأقل قدر من الجهد، وبهذا تتحقق المصلحة العامة.

عدم تدخل الدَّوْلَة في النشاط الاقتصادي، حتى يتنافس فيه الأفراد دون قيد، فالحرِّيَّة متوافرة لهم في الإنتاج والاستهلاك والدَّوْلَة هي المسؤولة عن حمايتها لأنها وسيلة لتحقيق المصلحة العامة، وتنمية الإنتاج والثروة العامة، وهي التعبير الكامل عن الكرامة الإنسانية وحق الإنسان في الحياة.

وقد انتشرت هذه الأفكار خلال القرن الثامن عشر بين رجال الاقتصاد وكان من أوائل من نادى بها آدم سميث (28) في إنكلترا ، وجان جاك روسو وجون لوك(29) وفولتير(30) وغيرهم ممن أرسوا دعائم المذهب الفردي الذي تشكلت لهم مذاهب فلسفية تقدس حرية الإنسان الفرد حتى أصبحت هي القاعدة السائدة في كل أمور الحياة وظهر هذا المبدأ في جملة أصبحت تدل عليه هي « دعه يعمل دعه يمر».

وبعد سيطرة هذا الاتجاه الفردي على الفِكْر الاقتصادي في أوروبا خلال القرن الثامن عشر احتاج الرأسماليون لدعم السلطات الحاكمة في حماية مصانعهم وتأييد احتكاراتهم بعد اتساع الصناعات الآلية فاتجهوا لنصرة حكوماتهم أو نصرة رجال يدفعون بهم إلى سدّة الحكم لينالوا منهم الحماية والتأييد وربما أدخلوهم شركاء معهم في مصانعهم لتكون المصلحة بينهم مشتركة، مما أدى إلى منح صلاحيات واسعة للملكية الفردية وتكريس

([28])آدم سميث، (**1723–1790**م) فيلسوف من اسكتلندا، يعتبر من مؤسسي المذهب الفردي الحر، دَرَسَ الفلسفة بجامعة جلاسكو ثم دَرَّسَ فيها الفلسفة الأخلاقية، كان مشهوراً بالشرود وقد تعود أهل بلدته أن يروه دائماً في مناظر مختلفة تنم عن شروده وتردده، له مصنفات منها نظرية المشاعر الأخلاقية وثروة الأمم الذي وصفه أحد النقّاد وهو أدمون برك بقوله : «يعد من حيث نتائجه النهائية أعظم مؤلف خطه قلم إنسان». انظر: سول، جورج: المذاهب الإسْلاميَّة الكبرى، ص(**65**). والجهني: الموسوعة المُيسرة، (**921/2**).

([29]) جون لوك، (**1632–1704**م) من أشهر دعاة المذهب الحرّ (الطبيعي) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في فرنسا حيث ظهر الطبيعيّون. وقد صاغ لوك النظرية الطبيعية الحرّة، حيث يقول عن المِلْكِيَّة الفردية : « وهذه المِلْكِيَّة حقٌّ من حقوق الطبيعة وغريزة تنشأ مع نشأة الإنسان، فليس لأحدٍ أن يُعارض هذه الغريزة ». انظر: الجهني الموسوعة المُيسرة، (**921/2**).

([30])فولتير، فرانسوا ماري أرواي، (**1694–1778**م) ولد في باريس، مؤلف فرنسي من نوابغ زمانه، أقام في بروسيا وسويسرا، تزعم حركة الفلسفة المادية وقاوم رجال السلطة الدينية والمَدَنيَّة ونقدهم بقلمه اللاذع، كتب في الشعر والتاريخ والمسرح والمراسلة والفلسفة وأجاد في أكثرها. من مؤلفاته : المحاورات الفلسفية، كندي، زئير ، محمد ، شارل **12**.

أنظر: فردينان، المنجد في الأعلام، ص(**534**).

– والنبهان، محمد فاروق: الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص(**59**).

الإقطاعيات والاحتكارات الكبيرة فأدى ذلك إلى ظهور الفروق الاجْتِمَاعِيَّة الواسعة بين الطبقات، وإلى استغلال أصحاب المشاريع الضخمة والصناعات الكبرى للملايين من العمال يستغلونهم دون أن يوفوهم أجورهم بالعدل، وانحازت الحكومات لحماية الرأسماليين وتمكينهم من استغلال العمال، ومساعدتهم على احتكاراتهم واستغلال المستهلكين بغير حق. وكان ذلك من أسباب شحن الجماهير الكثيرة بالنقمة من الرأسماليين ومن السلطات الحاكمة المنحازة لهم باسم الحرِّيَّة الفردية في النشاط الاقتصادي. وظهرت نُذُر الصراع الطبقي من جديد مع سيادة التطبيقات الرَّأْسُماليَّة وإسرافها في استغلالها واحتكاراتها التي كانت تحمل في نفسها بذور الدمار والفناء لهذا النِّظَام الفردي الذي انكشف عواره وتجلى فساده لجميع البلدان التي كانت تحت نفوذ الغَرْب.

وتحت ضغط المطالب الشعبية والحركات الجماعية التي تأثرت بدعاية الاشتراكيين في روسيا، انبثقت دعوات إصلاحية معتدلة، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من بعض أنصار المذهب أمثال جون ستيوارت ميل(31) (1806-1873) وغيره ممّن يرون إمكان إصلاح النظم الرَّأْسُماليَّة القائمة وتخفيف وطأتها، والعمل على استبعاد الأسباب التي تؤدي إلى ظلم طبقة العمال واستغلالهم بغير حق، وإيجاد تنظيمات جزئية تحقق القدر اللازم من العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة، نحو:

(**31**) جون ستيوارت ميل (**1806–1873**)، من روّاد المذهب الكلاسيكي ويُعد حلقة اتصال بين المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي،نشر سنة (**1836**) كتاباً أسماه مبادئ الاقتصاد السياسي. انظر: الجهني: الموسوعة الميُسرة، (**921/2**).

إلغاء العمل المأجور لأن العمل المأجور سوف يبقي العامل في سوية من العيش منخفضة لا تسمح له بأن يرفع من مستواه المعيشي ولذلك اقترح إنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية يشترك فيها العمال مع بعضهم البعض في العمل ويقتسمون الربح فيما بينهم.

إضافة إلى تنظيم حقوق العمال في الأجور العادلة وفي تحديد ساعات العمل وفي التأمين الصحي وفي تأمين العجز والشيخوخة والعيش بعد سن التقاعد كالتعليم المجاني العام.

مصادرة الريع العقاري: لأن سبب وجود هذا الريع هو تزايد السكان، وهذا الريع سوف يزداد كلما ازداد عدد السكان، ونظراً لأن سببه المجتمع لذلك وجب أن يعود إلى المجتمع ثانية، لأن الملاك يأخذون حصة الأسد من الإنتاج دون أن يكون لهم جهد معقول سوى أنهم مالكون، واقترح لذلك أن تفرض الدَّوْلَة ضرائب كبيرة على الأملاك حتى تمتص الريع من أيدي الملاك.

تحديد حق الوراثة: حيث أن المزاحمة بين المنتجين لا يمكن أن تكون صَحِيْحة إلا أن تتحقق المساواة بين المتزاحمين من حيث الإمكانيات المادية، ولذلك اقترح تحديد حق الإرث حتى لا يؤدي ذلك إلى تفاوت في الإمكانات المادية، وعندئذ تتوافر الشروط الصَحِيْحة للمنافسة الحرة.

وهذه الآراء لا تعني الخروج عن المذهب الحر فقد بقي المفكرون يتمسكون بالمبادئ الرَّأْسُماليَّة الأَسَاسيَّة إلا أن هذه الانتقادات قد هدت من

كيان هذا المذهب وأضعفته أمام الهجمات المتوالية التي شنّها دعاة الفِكْر الاشتراكي(32).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الفِكْر الرأسمالي يتمثل ضمن الإطار الفلسفي التنظيمي في اتجاهين اثنين أملتها ظروف وأوضاع سياسية واقتصادية خاصة.

الأول: هو وليد حركة التنوير التي ظهرت في أوروبا الغَرْبيّة والوسطى على أثر الأفكار الفلسفية التي انتشرت بعد الثورة الفرنسية، الذي يركز على حرية الأفراد وحقوقهم الطبيعية التي كانت مسلوبة في ظل الكنيسة واستبداد الحكام الذين يحكمون الناس باسم الحق الإلهي.

الثاني: كان ظهوره نتيجة للأضرار التي لحقت بالعديد من الطبقات الاجْتِمَاعِيَّة من جرّاء إطلاق الحرِّيَّة الفردية السِّيَاسِيَّة والاقتصادية. مما حدى بالعديد من المُفَكِّرين الرأسماليين بالعمل على إدخال تعديلات وترقيعات اشتراكية على الفِكْر الرأسمالي.

« يراد منها التخفيف من الحيف الفظيع الذي توجده الرَّأْسُماليَّة في المجتمع وهي أحكام ظاهر فيها الترقيع»(33).

وما دام الأمر بالنسبة للفكر الرأسمالي على هذا النحو، فإن لكل اتجاه مفهومه المتميز عن العدل والعَدالَة ضمن إطاره الفِكْري الخاص.

(**32**) سول، جورج : المذاهب الاقتصادية الكبرى، ص(**127–134**). وانظر: النبهان، د. محمد فاروق ، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص(**63**).

(**33**) المالكي، عبد الرحمن: السِّياسَة الاقتصادية المثلى، ص(**34**).

فدعاة الحرِّيَّة الفردية المطلقة يرون أن العَدالَة تتمثل في « استيلاء الأفراد على ثمار جهدهم دون تدخل من أحد - للحد من الحرِّيَّة الاقتصادية - مهما ترتب على ذلك من تفاوت وتمايز في الملك والعمل تبعاً للتمايز الطبيعي في القدرات والطاقات الفردية، تاركين للروح التنافسية التي تحدثها المنافع الشخصية، أن تسير الحياة الاقتصادية كي يصل المجتمع من جراء ذلك إلى التوازن العام بين أفراده وطبقاته.

وعلى أساس هذه النظرة، فإن الفرد هو محور القانون وغايته، وفي تمكين الفرد تنمية مواهبه وملكاته وفق إرادته وميوله الشخصية وقدراته العقلية تقدم المجتمع وازدهاره لأن تقدم المجتمع مرتبط بتقدم أفراده، فإذا تقدم الفرد تقدم المجتمع، ولذلك فإن من واجب القانون والدَّوْلَة هو تمكين الفرد وتقويته وصيانة حريته التي يريدها.

لهذا دأب دعاة الحرِّيَّة المطلقة في إبراز دور الحرِّيَّة في إيجاد التوازن الاجتماعي وتحقيق العَدالَة .

يقول سبنسر(34) : « ... فأما المِلْكِيَّة الخاصة فإنها تستمد أصولها من قانون العَدالَة بأن يتساوى الناس في الاحتفاظ بثمرة اقتصادهم وتوفيرهم »(35)

(34) هربرت سبنسر ، الفيلسوف الإنكليزي وُلد سنة (1820م) مال في شبابه إلى العلوم الطبيعية والمسائل السياسية، كان موظفاً في الخط الحديد بلندن، ثمّ شغل وظيفة سكرتير التحرير في جريدة (الإيكو نوميست)، من سنة (1848-1853م).

(35) ديورانت، ول : قصة الحَضَارَة ، (الفلسفة) ، ترجمة فتح الله المشعع، (2/491-492).

ويقول آدم سميث: « إن العَدالَة تحكم بقانون المنفعة، منفعة المنتج ومنفعة المستهلك تتطابقان إذا امتنعت الحكومة عن التدخل، وأفسحت المجال حُرّاً طبيعياً ..» (36).

وأما دعاة التدخل والتوجيه الاقتصادي فيرون أن العَدالَة تتحقق من جراء تدخل الدَّوْلَة للحد من الحرِّيَّة الاقتصادية التي تعتمد على القانون الطبيعي وذلك بتوزيع الثروة في المجتمع وتقسيمها تقسيماً عادلاً يحقق الرفاهية لجميع الناس.

« وأصبحت الدَّوْلَةتتدخل في توجيه الاقتصاد الحر توجيهاً اجتماعياً نتج عند تعديل بين العمال وأرباب العمل... ومن هنا كان ظهور العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة »(37) .

« وتحت تأثير الفِكْر الاشتراكي ومذاهب التدخل أخضعت الدَّوْلَة المعاصرة الحريات الاقتصادية لتنظيم دقيق وقيود عديدة تحقيقاً لمبادئ العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة »(38).

من هذا كله يتبين لنا أن العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة في الفِكْر الرأسمالي الحديث لا تدل على نظام اقتصادي كالاشْتِرَاكِيَّة أو فكر فلسفي خاص، وإنما هي كلمة اصطلاحية وضعت من قبل فلاسفة الفِكْر الرأسمالي للدلالة على تدخل الدَّوْلَة عن طريق التشريعات والنظم لتخفيف المفاسد والمظالم التي نتجت عن الحرِّيَّة الفردية المطلقة فهي أحكام معينة يراد بها التخفيف من

---

(36) العوا، د. عادل: المذاهب الأخلاقية، عرض ونقد ، (2/496).

(37) عبد السلام، د. جعفر: المنظمات الدولية، ص(259).

(38) بدوي، د. ثروت: النظم السِيَاسِيَّة، (1/378).

الحيف الفظيع الذي أوجدته الرَّأْسُماليَّة في المجتمع وهي أحكام ظاهرها الترقيع.

يقول الدكتور جعفر عبد السلام :« جاء المفكرون الرأسماليون بفكرة العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة التي عنوا بها إعطاء المزيد من الحقوق للعمال وزيادة الاهتمام بهم لصرفهم عن الأفكار الاشْتِراكِيَّة محافظة على النِّظَام الرأسمالي الحر»(39).

يقول الدكتور صليبا: « العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة... هي احترام حقوق المجتمع... كتنظيم العمل ومنح العمال أجوراً متناسبة مع كفالتهم وتوفير الخدمات والتأمينات الاجْتِمَاعِيَّة »(40).

وبعد كل ما تقدم نستطيع أن نصيغ تعريفاً للعدالة الاجْتِمَاعِيَّة في الفِكْر الرأسمالي الحديث مؤداه: هي أحكام معينة من التشريعات والنظم التي تمكن الدَّوْلَةحق التدخل لرفع المستوى المعاشي للضعفاء والمحرومين من خلال فرض الضرائب على الأغنياء أو استقطاع جزء من أموال الموظفين لتعود به الدَّوْلَةعلى الفقراء من المجتمع على شكل خدمات صحية وتعليمية أو على شكل مكافآت نقدية تعويضية. هذا إلى جانب تهيئة العمل وتقديم بعض الخدمات العامة والمساعدات المالية لبعض الفئات العمالية مقابل اشتراكات تؤخذ منهم أو مساعدة الفئات الضعيفة من المرضى والشيوخ والعاطلين عن العمل بغية الوصول إلى مستوى لائق من العيش.

(**39**) عبد السلام، د. جعفر: المنظمات الدولية، ص(**259**).

(**40**) صليبا، د. جميل: المعجم الفلسفي، (**2/58-60**).

مفهوم العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة في الفِكْر الاشتراكي/الديمقراطي

عندما انكشف عوار النِّظَام الرأسمالي وتجلَّت مفاسده ظهرت فلسفات سياسية متفقة في نظرتها للحرية الاقتصادية ومتباينة في نظرتها إلى طريقة إدارة الحياة الاقتصادية، سواء من جهة ملكية وسائل الإنتاج أم من جهة توزيع الثروة وقد أطلقت على هذه الأفكار اسم الاشْتِراكِيَّة.

فكان ظهور الاشْتِراكِيَّة نتيجة للظلم الذي عاناه المجتمع من النِّظَام الاقتصادي الرأسمالي وللأخطاء والمثالب الكثيرة التي فيه(41).

فكان منها دعوات إصلاحية معتدلة، ترى إمكان إصلاح النظم الرَّأْسُماليَّة القائمة وتخفيف وطأتها والعمل على استبعاد الأسباب التي تؤدي إلى ظلم طبقة العمال واستغلالهم بغير حق وإيجاد تنظيمات جزئية تحقق القدر اللازم من العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة كنظم حقوق العمال في الأجور العادلة وفي تحديد ساعات العمل وفي التأمين الصحي، وفي تأمين العجز والشيخوخة والعيش بعد سن التقاعد وغير ذلك.

وكان في طليعة دعاة الاشْتِراكِيَّة المثالية(42) وتطبيقها بوسائل الإصلاح الاجتماعي

---

(41) لعبت الثورة الفرنسية دوراً في تاريخ الفِكْر الاشتراكي لأنها مهدت الطريق لظهور هذه الأفكار على ضوء مبادئ حقوق الإنسان، فحرضت الرَّأْي العام فكرياً أمام المظالم التي كانت قائمة حينذاك.

(42) الاشْتِراكِيَّة المثالية هي الأفكار الاشْتِراكِيَّة التي ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر التي شككت في الاتجاه الفردي الحر، وتمثل بداية تكوين المدرسة الاشْتِراكِيَّة الأولى التي مهدت لظهور الاشْتِراكِيَّة الماركسية ومن أهم رواد الاشْتِراكِيَّة المثالية، سان سيمون (**1760–1825**م)، روبرت أوين (**1717–1858**م)، شارل فورييه (**1772–1837**م)، بيير جوزيف برودون (**1809–1865**م).

أنظر: – شقير، د. لبيب: تاريخ الفِكْر الاقتصادي، ص(**139**).

الكاتب الفرنسي سان سيمون(43)(1760-1825م) فقدم أفكاراً في تنظيم الجماعة وفي الدور الذي يمكن أن يؤديه الدين المسيحي في تنظيم المجتمع الاشتراكي.

ومنهم روبرت أوين(44) (1771-1858م) وهو أول من أنشأ نظاماً للتعاون بين العمال ومدارس لتعليم أبنائهم وأول من حاول تطبيق الاشْتِراكِيَّة بوسائل الإصلاح الاجتماعي.

وبدأت الحركة الاشْتِراكِيَّة في إنكلترا في أواخر القرن التاسع عشر وظهرت الجمعية الفابية(45) زعيمة الاشْتِراكِيَّة الإنكليزية. وفي سنة 1893م

– بدوي، د. ثروت: النظم السِّيَاسِيَّة، ص(**476**).

– المحجوب، د. رفعت: النظم الاقتصاديّة، ص(**13**).

(43)سان سيمون: ولد في باريس عام **1760**م وتوفي في **1825**م، انتقد في كتبه المدرسة الفردية وقَالَ بأنها سبب الفوضى في المجتمع، قسم المجتمع إلى طبقتين، منتجة وتشمل رجال الصناعة والزراعة والعلم والفن وطبقة عقيمة وهم الأشراف والبرجوازيون ويجب القضاء على الطبقة العقيمة، ويرى تغيير مفهوم الدَّوْلَةمن حكومة سياسية إلى حكومة اقتصادية وقد اقتبست الماركسية عنه هذا المفهوم. من مصنفاته المسيحية الجدية، ومذكرة عن علم الإنسان ونظرات حول المِلْكِيَّة والتشريع وإعادة تنظيم المجتمع الأوروبي. أنظر : سول، جورج : المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ص(**87**).

(44) روبرت أوين، ولد في إنكلترا عام **1771**م وتوفي في **1858**م من كبار رجال الصناعة في إنكلترا، أنشأ عدة مصانع لغزل القطن ووفر لعماله الشروط الملائمة للعمل فأنشأ لهم المساكن في نفس المعمل وأقام حولها الحدائق وخفض ساعات العمل وزاد الأجور، دعا إلى إلغاء الربح بواسطة الاستغناء عن النقد والاستعاضة عنه بقسائم عمل وأقام عدة مجمعات تعاونية زراعية. أنظر: سول، جورج: المذاهب الاقتصادية الكبرى، ص(**91–92**).

(45) الفابية، حركة اجتماعية سياسية تبنت الإصلاح التدريجي السلمي بمفاهيم اشتراكية، دعت إليها جمعية تأسست عام **1883**م في لندن ومن مبادئها إعادة بناء المجتمع على أسس أخلاقية وهي حركة غير ثورية اختارت لنفسها اسم الفابية نسبة إلى القائد الروماني فابيوس الملقب بالمتزن لأن أصوله الحربية كانت تعتمد على تجنب المواجهة مع العدو، واعتماد الصبر حتى تحين الفرصة المناسبة لتوجيه الضربة القاضية، وقد أولت الفابية اهتماماً خاصاً للأمور التطبيقية العملية كإقامة نظام مركزي في الإدارة، والتأميم لوسائل الإنتاج الكبرى، والضمان الاجتماعي والتخبط الاقتصادي وتنظيم للمستهلكين والسِّيَاسَة الإسكانية والمعمارية وكان لها دورها البارز في تأسيس حزب العمال البريطاني عام (**1906**م) الذي لا تختلف أهدافه عن الأهداف الفابية ومن أبرز الذين ساهموا بتأسيس الحركة الفابية جورج برنارد شو وسِّدناي و باتزيس و يب وكوبر هاردي

قام حزب العمال المستقل بنهج اشتراكي وسار على الخط نفسه ونشط في الحقل السياسي واستطاع أن يكون له قوة برلمانية وأن يستلم الحكم في بعض الأحيان وينفذ برامجه الاشْتِراكِيَّة.

وكان منها دعوات ثورية لا تقبل التطور الإصلاحي، بل تنادي بهدم النظم الرَّأْسُماليَّة القائمة هدماً كاملاً عن طريق الصراع الطبقي والثورة المدمرة وإقامة حكم العمال والكادحين بنظام استبدادي صارم وفرض الاشْتِراكِيَّة المتطرفة التي تنزع فيها الملكيات الفردية لا سيما وسائل الإنتاج لتكون ملكاً عاماً في يد الدَّوْلَةتشرف عليه وتديره وتجعل كل القادرين والقادرات على العمل عمالاً تحت يدها، مطبقة عليهم جميعاً قاعدة « من كل حسب استطاعته ولكل بحسب حاجته» وكان زعيم هذا الاتجاه اليهودي كارل ماركس والإنكليزي فردريك إنجلز(46) ، وفي سنة 1448م أصدر ماركس وإنجلز بيانهما الشيوعي المشهور وانطلقت بعد ذلك الحركات والمنظمات والأحزاب الشيوعية والثَّوْرية حتى استطاعت أن تسقط حكم القيصرية الروسية وتقيم أول دولة شيوعية في روسيا عام 1917.

يقول الدكتور عبد الواحد وافي : « ومع أن المدارس الاشْتِراكِيَّة تختلف حول إصلاح نظام المِلْكِيَّة الفردية... غير أن التعديلات المقترحة على نظام المِلْكِيَّة الفردية ترجع إلى طائفتين:

أنظر: كول، مارجريت: الاشْتِراكِيَّة الفابية، ترجمة محمد عبد الرزاق مهدي، ص(27). وأنظر: كول ، مارجريت وكروسمال وغيره مقالات في الاشْتِراكِيَّة الفابية ترجمة إبراهيم لطفي عمر. وأنظر: ماكنزي، نورمان: موجز تاريخ الاشْتِراكِيَّة ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص(123).

(46) فردريك إنجلز (1820-1895) صديق كارل ماركس الحميم، ساعده في نشر الشيوعيّة المذهب الفِكْري الإلحادي وظلّ ينفق على مارك وعائلته حتى مات. ومن مؤلفاته : (أصل الأسرة، الثنائية في الطبيعة الاشْتِراكِيَّة الخرافية والاشْتِراكِيَّة العلميّة. انظر الجهني: الموسوعة الميسرة، (929/2).

قصر المِلْكِيَّة الفردية على بعض الأمور وتأميم بعضها الآخر، أي جعله ملكاً مشاعاً للجميع أو وصفه تحت إشراف الدولة.

تعديل في حقوق المِلْكِيَّة المفصلة بحرية تصرف المالك في ملكه ويكون بالحد من مبدأ حرية التصرف على الوجه الذي يقتضيه الصالح العام...»(47).

ومن هذه الأقوال الدالة يتبين أن الفِكْر الاشتراكي يتمثل في نمطين فكريين متمايزين: نمط يتصل بالفِكْر الرأسمالي عبّر عنه وليم جراهام سافر بقوله: « الاشْتِراكِيَّة هي أية خطة أو مذهب يستهدف إنقاذ الفرد من أية مصاعب أو متاعب يلقاها في نضاله من أجل البقاء وفي تنافسه في معترك الحياة وذلك عن طريق تدخل الدَّوْلَة»(48) . كما عبّر عنه جيمس بونار بقوله: « الاشْتِراكِيَّة هي السِّيَاسِيَّة أو النظرية التي تستهدف تحقيق توزيع أفضل للثروة ويؤدي ذلك بالضرورة إلى إنتاج أفضل وذلك عن طريق تدخل السلطة الدِّيمُقْراطِيَّة المركزية »(49).

ونمط يناقض الفِكْر الرأسمالي ويدعو للثورة عليه وهو الفِكْر الماركسي أو الاشْتِراكِيَّة العلمية، وقد عرضنا النمط الأول وسنفرد النمط الثاني في مبحث خاص.

---

(47) وافي، د. عبد الواحد: الاقتصاد السياسي وتحقيق مسائله في ضوء علم الاجتماع ، ص(**36-38**).

وأنظر: النبهان، د. محمد فاروق: الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص(**71**).

(48) سويزي، بول الاشْتِراكِيَّة ، ترجمة د. عمر مكاوي، ص(**16**).

(49) سويزي، بول الاشْتِراكِيَّة ، ترجمة د. عمر مكاوي، ص(**16**).

مفهـوم العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة في الاشْتِراكِيَّة العلمية

من البديهيات لكثير من الباحثين المعاصرين أن المشاريع الاشْتِراكِيَّة التي طرحها ونفذ بعضها حشد من الاشتراكيين في فرنسا وإنكلترا وغيرها من بلدان أوروبا ، كانت المحاولات الجادة الأولى لحل المشكلة الاجْتِمَاعِيَّة إلا أنه سرعان ما طغت عليها الطروحات الخيالية بدلاً من التصميم الواقعي والحلول الوسطية وبدلاً من التغيير الجذري، ولم تستو هذه المعالجات الاشْتِراكِيَّة على سوقها وتتبلور وتأخذ نسقها العلمي – كما يرى كثير من الدارسين - إلا على يد ماركس(50) ورفيقه إنجلز اللذين طرحا في مؤلفاتهما وبخاصة المنشور الشيوعي الأول وكتاب رأس المال التصميم النهائي للمسألة الاجْتِمَاعِيَّة، مُدّعين أنّ نتائج دراستهما هي جهدٌ عقلي خالص وقد أسموه: الاشْتِراكِيَّة العلمية تمييزاً لها عن سائر الاشتراكيات، كما أنها اكتشاف علمي من حقائق الحركة التاريخية وحتمياتها الجدلية (الديالكتيكية) تلك التي تقضي تبديل دوري في وسائل الانتاج، يوجد ظروفاً انتاجية معينة تكون بمثابة قاعدة تحتية شاملة تتأثر بها وتنفعل سائر الفاعليات الحضارية، وحتمت تناقضات الحركة التاريخية زوال الظروف الإنتاجية للرأسمالية، وسائر مؤسساتها الحضارية، وقيام حكم الطبقة العاملة حيث تلغي حقوق

([50]) كارل، ماركس: (1818–1883م) فيلسوف الشيوعية البائدة، من أصل يهودي، ألماني، درس القانون في جامعة يينا، ألمانيا، ثم انصرف إلى الاقتنصاد والفلسفة الاجْتِمَاعِيَّة، اضهد في ألمانيا بسبب نشاطه الثَّوْري، فانتقل إلى باريس حيث التقى بأنجلز وتعاونا على اصدار الوثيقة الشيوعية الأولى ، ثمّ هاجر إلى إنكلترا حيث أقام بها حتى وفاته. من مصنفاته : رأس المال ، سنة (1867م). انظر: الجهني، الموسوعة الميسرة، ص(929/2).

وأنظر: النبهان، د. محمد فاروق: الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص(71).

المِلْكِيَّة أساساًَ، فهي في نظرهم أساس كل الشرور ومما يجب القضاء عليه وإحلال المِلْكِيَّة العامة من خلال قيام الدَّوْلَةأو الطبقة الحاكمة نيابة عن المجتمع، بإدارة واستثمار وتوزيع الأموال العامة بأكبر قدر من التساوي بين الجميع وبهذا يتم القضاء بنظرهم على الطبقية والمِلْكِيَّة والتمايز الفردي والاجتماعي، وتحقيق المساواة الحسابية بين البشر وتحويل العمل إلى غاية للحياة وتحقيق الجماعة الكاملة في الحياة الاجْتِمَاعِيَّة (في المِلْكِيَّة والنساء والمأكل والملبس ...) ويكون توزيع الثروة بحسب مبدأ الحاجة (لكل حسب حاجته) وليس بحسب كمية الجهد المبذول(51).

وبهذا فالماركسي يرى « أن المذاهب الاشْتِراكِيَّة التي جاءت قبله تعتمد في انتصار أفكارها على ما فطر عليه الإنسان من حبه للعدل وانتصاره للمظلوم، فكانت تضع طرقاً جديدة تعتقد بالإمكان تطبيقها على المجتمع وتتقدم بها إلى الحكام والمتمولين والطبقة المتنورة تحثهم على تنفيذها، ولكن كارل ماركس لم يبن مذهبه على ذلك، ولم يسلك الطرق التي سلكوها، فقد بنى مذهبه على أساس مبدأ فلسفي يعرف بالمادية التاريخية... ورأى أن قيام النِّظَام الجديد في المجتمع سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية وبمقتضى قانون التطور في المجتمع من غير تدخل إدارة متشرّعٍ أو مصلح»(52).

---

(51) أنظر: – شقير، د. لبيب: تاريخ الفِكْر الاقتصادي ، ص(**150،145،141**).
- سول، جورج: المذاهب الاقتصادية الكبرى، ص(**215،100**).
- المحجوب، د. رفعت: النظم الاقتصادية، ص(**148،127،118**).
- بدوي، ثروت: النظم السِّيَاسِيَّة، ص(**479، 481**).
- الميداني: كواشف وزيوف في المذاهب الفِكْرية المعاصرة، ص(**600**).
- النبهان، د. محمد فاروق: الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص(**83–100**).

(52) النَّبَهَانِيّ، تقيّ الدِّين : النِّظَام الاقتصادي في الإسلام، ص(**45**).

وعليه فإن فلاسفة الاشْتِراكِيَّة الماركسية، كانوا يبتعدون عن المفاهيم التجريدية المطلقة معتبرين أن المفاهيم، تتغير تبعاً لتغير العلاقات الاقتصادية القائمة. هذا فضلاً عن كونهم لا يؤمنون بالتدخل والتوجيه والترشيد من قبل الدَّوْلَةولا يؤمنون بالترقيات الإصلاحية وقد ورد ما يؤيد هذا في الموسوعة السوفيتية:

« فالحقيقة أن هذين المفهومين العَدالَة والظلم يتغيران من عهد لآخر تبعاً للتغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجْتِمَاعِيَّة.. وقد أوضحت الماركسية مفهوم العدل وقاسته في علاقته بالحاجات الحيوية للتطور الاجتماعي الطبيعي، وتربط الأخلاق الماركسية بين مفهوم العدل وفكرة تحرير المجتمع من الاستغلال، والاشْتِراكِيَّة وحدها هي التي تخلق علاقات عادلة أصيلة من المساواة، ويبلغ العدل ذروته في المجتمع الشيوعي الذي تختفي فيه كل آثار الفروق الاجْتِمَاعِيَّة الاقتصادية »(53).

فالماركسية كنتيجة لمنطلقها المادي الصرف تحصر مدى العدل في تنفيذ مطالب الإنسان المادية فحسب وتغفل، بل تقف – حرصاً منها على تنفيذ وحماية سمتها الطبقيّة ونزعتها الجماعية – بمواجهة سائر المطالب الأخرى روحية ونفسية وفكرية ووجدانية واجتماعية...، كما أنها تجعل الطبيعة بحركتها الداينامية الأبدية القائمة على تجاوز النقيضين، هي السَيِّد المطلق وليس الإنسان سوى (منفذ) غير حر ولا مريد لمشيئة هذا السَيِّد، وأنه أيا كانت المرحلة الاجْتِمَاعِيَّة التي يمارس فيها علاقاته، المرحلة المشاعية أم مرحلة الرق، أم الإقطاع أم الرَّأْسُماليَّة، أم الاشْتِراكِيَّة، فإنه

(53) د. يودين: الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، لجنة من العلماء السوفييت إشراف روزنتال، ص(293).

يفعل ذلك بأمر من الطبيعة، لا محيص له عنها أبداً. وهذا الموقف يمثل ولا ريب، نزعة من أقسى النزعات الجبرية التي شهدها التاريخ، تقف ومسألة العدل على طرفي نقيض، وإن كانت التحليلات التبريرية الجدلية هي التي تدفع الماركسية إلى مزيد من الإيمان بفكرة التقدم والعمل الثَّوْري الدائم للإسراع بالجدل الطبقي المحتوم إلى غايته.

ومن خلال ذلك نجد الماركسية تنظر إلى العَدالَة نظرة نسبية تقتصر على المساواة في ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الثروة من خلال إلغاء المِلْكِيَّة الفردية والطبقية في المجتمع، ويصور هذا الدكتور عبد المنعم النمر أدق تصوير في قوله: « إذن الماركسية تصورت العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة، لا تتحقق إلا في المجتمع الاشتراكي وذلك بإلغاء المِلْكِيَّة الفردية وتطبيق نظام الأجور على قاعدة (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته) (54)، ،إلغاء الطبقية والمناداة بالمساواة »(55).

وقريب من هذا ما ذكره الدكتور عبد الرحمن يسري « أما الماركسية أو العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة الشيوعية في الاشْتِراكِيَّة، فتتلخص في العمل على تحقيق المساواة التامة بين العاملين في الدولة، فهم في مجموعهم يمتلكون وسائل الإنتاج ويستحقون الدخل الذي يتحقق من وراء النشاط الإنتاجي بلا تفرقة » هذه هي العَدالَة المثلى « العَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة في رأي الاشْتِراكِيَّة الماركسية »(56).

([54]) هذه القاعدة تطبق في المجتمع الشيوعي كمرحلة قادمة في الفِكْر الماركسي أما في المرحلة الاشْتِراكِيَّة الآنية فالقاعدة « من كل حسب قدرته وكل حسب عمله ».

([55]) النمر، د. عبد المنعم: إسلام لا شيوعية ، ص(**78-87**).

([56]) أحمد، د. عبد الرحمن يسري: التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص(**49**).

فأي عدالة هذه التي تقيس الأمور بمقياس طبقي محدود إذا جازلنا أن نسمي ذلك عدلاً، وتضع في غمار هذه النسبية المتغيرة والطبقية الضيقة، صيحات المظلومين ومقتضى الحقوق من كل جنس وفئة ولون؟ وأي عدالة هذه التي تلتزم المبدأ الماكيافللي « الغاية تبرر الواسطة » وتعتمد أشد الأساليب اللاأخلاقية للوصول إلى أهدافها ويشهد لهذا مذابحهم ومجازرهم في صراعهم اللاأخلاقي الماضي؟

وأي عدالة هذه التي ترغم الفرد على أن يتشكل وفق القَالب الاجتماعي وأن يحجر على طاقاته وامكاناته لكي لا تتفجر إلا على طريق الطبقة الحاكمة، وأن ينقلب في كثير من الأحيان على سمته الذاتية، وتكوينه النفسي وبصمات أصابعه، وأشواقه ومطامحه؟

ومن كل ما سبق من المباحث نلحظ أن كلمة «العَدالَة» موطن بحث عند الفلاسفة والمفكرين، وتعني على حد قول هنري برجسون المساواة والنسبة والتعويض « العَدالَة في كل الأزمنة تثير في الذهن أفكار المساواة والنسبة والتعويض»(57)، ولم تخرج عن هذه الدلالات مع اختلاف نسبي غير أن التغييرات الاجْتِمَاعِيَّة والسِّيَاسِيَّة التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر أدت إلى ظهور ما عرف بالعَدالَة الاجْتِمَاعِيَّة، ومن ذلك الحين أصبحت كلمة من المفاهيم والمصطلحات الرَّأْسُماليَّة الحديثة التي دخلت إلى الحقل المعجمي عند بعض المُفَكِّرين المسلمين .

([57]) برجسون، هنري: منبع الأخلاق، تعريب الدوربي ، ص(71-72).

العدالة الاجتماعية جوهر التنمية البشرية المستدامة

التنمية البشرية المستدامة تعني :

الشفافية والاعلام والمشاركة وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان المواطنة،الديمقراطية البيئية، حرية التعبير عن الرأي، حكم القانون، المجتمع المدني، السلم الأهلي، واطلاق البدائل الديمقراطية في مجالات الادارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية.

الاولويات الجوهرية لحقوق الانسان،حقوق الطفل والمرأة،ومكافحة التعذيب ونبذ عقوبة الاعدام،ومكافحة الارهاب والفساد.

ادارة الموارد الطبيعية،الادارة المستدامة للغابات وخفض عمليات التجارة غير القانونية بالاخشاب،احتواء الاخطار البيئية ونتائج هوس الحروب والعسكرة،والتنوع البيئي،والسياحة المستدامة.

التنمية البشرية ضمان لتحقيق السلام الاجتماعي وتحقيق حماية البيئة والحياة وضمان استمرار النمو للاجيال القادمة وتحقيق الديمقراطية الحقة وحقوق الانسان،وتعرقل المظاهر الرأسمالية هذه التنمية بسبب الفقر والبطالة والامية وسوء توزيع الثروة والاصطفائية والاضطهاد المركب.ان التنمية الاقتصادية،وما يتصل بها من تنمية الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة،تأخذ الحيز الأهم ضمن استراتيجيات الحكومات الوطنية حيث يقع على عاتقها مسؤولية تحديث مؤسساتها وتأهيلها وتنشيط القطاعات الخاصة ومساعدتها على مواجهة موجات العولمة!

ويحاول الاقتصاد الليبرالي تجريد مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة من مضامينها التقدمية والديمقراطية الحقة،مثلما حاول الفكر البورجوازي في الحقب السابقة طرح مفاهيم التخطيط والبرمجة والاعمار واعادة الاعمار والتنمية خارج السياق الاجتمااقتصادي والخارطة الطبقية.وكعادتهم يحاول دهاقنة الرأسمالية القديمة والجديدة اكساب هذه المفاهيم،بما فيها التنميتين المستدامة والبشرية،الطابع المثالي والارادوي لخدمة قيم المشروع الحر والمنافسة في سبيل اقصى الارباح،القيم المتسترة بستار الحضارة الغربية كانعكاس للانهيار الاخلاقي التام بسبب الازمات البنيوية المستمرة وقبول الاخلاق الرأسمالية على علاتها ووحشيتها وقسوتها واستبدادها."[1]

تكشف التنمية البشرية المستدامة واقع التباينات الاجتمااقتصادية والطبقية الحادة في المجتمعات وحجم الاهمال والحرمان والفقر،وهي مكملة لمنهج التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والقصير والتنمية.لقد قام قادة اكثر من مائتين وسبعين دولة بالتصديق على فكرة التنمية المستدامة تصديقا رسميا فى مؤتمر قمة الأرض في ريودوجانيرو عام 1992،بعد الاطلاع على التقرير الذى رفعته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية فى عام 1987.وسعت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للامم المتحدة والاجهزة التابعة لها لوضع تعريف للتنمية المستدامة يتلخص في الارتقاء برفاهية الانسان والوفاء بالاحتياجات الاساسية للفقراء وحماية رفاهية الاجيال

(1) عراق التنمية البشرية المستدامة"وكذلك"انظر :مينا دلشاد/ابرز المؤشرات الاجتماعية في العراق/دراسات وبحوث مجلس النواب العراقي 2013 – 2014".

القادمة والحفاظ على الموارد البيئية ودعم انظمة الحياة على المستوى العالمى وفى الحدود المسموح بها،والعمل على ادخال الاطر الاقتصادية والبيئية عند وضع القرار.ومع اصدار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 فان مفهوم الأمن البشري لم يقتصر على امن الدولة بل شمل امن الانسان وامن المجتمع بشكل يضمن حقوق المواطنين اضافة الى انه اخذ ابعادا متعددة.

مع مطلع التسعينيات من القرن المنصرم حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجة التنمية البشرية،فاذا ما كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينيات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة،فان مفهوم التنمية البشرية قد ركز بالاضافة الى ذلك على كيفية تحقيق الانتقاع من تلك القدرات،بحيث اعيد التوازن للمقولة الداعية الى(ان الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها).يتضمن هذا المفهوم الابعاد الاتية:

1- ان الخيارات الانسانية تتعزز حينما يكتسب الناس القدرات البشرية،على ان تتاح لهم الفرص لاستخدامها ولا تسعى التنمية البشرية لزيادة القدرات والفرص فقط،ولكنها تسعى ايضا لضمان التوازن المناسب بينهما،من اجل تحاشي الاحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

2- ينبغي النظر الى النمو الاقتصادي ليس بوصفها هدفا نهائيا للتنمية بل انه مجرد وسيلة لتحقيق التنمية.

3- يهدف مفهوم التنمية البشرية بتركيزه على الخيارات الى الاشارة ضمنا الى انه يتعين ان يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم،فيجب

ان يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار،وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها حينما يكون ذلك ضروريا من اجل تحسين نتائجها.

4- ان مفهوم التنمية البشرية مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل مع جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة واهمها:عوامل الانتاج،والسياسة الاقتصادية والمالية،مقومات التنظيم السياسي ومجالاته،علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه،مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها،القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي،القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد اداة للتقدم والتنمية.ان التنمية البشرية تعتبر منقوصة اذا تمكنت من تعزيز قدرات الانسان دون التمكن من ايجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام هذه القدرات بشكل فعال.فالتعليم قد يتحول الى بطالة عند اصحاب الشهادات اذا لم يترافق مع مشروع تنموي متكامل،وهو الامر الذي يؤكد على اهمية البعد الاقتصادي في نظرية التنمية البشرية.

يصدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في اطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية(مرتفع– متوسط - ضعيف).ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:طول العمر،والمعرفة(يقاس بمعدل محو الامية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة)،ومستوى المعيشة(يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)

المؤشر المركب للتنمية البشرية هو من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار،وهذه المؤشرات هي:مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية.المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروات الأمم في الاقتصاديات الرأسمالية الناهضة،مؤشر التنافسية العالمي لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الاخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الانتاجية باستخدام احدث التقنيات وتحسين مناخ الاعمال.المؤشر المركب للمخاطر الوطنية – المحلية لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار او التعامل مع البلد المعني وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها،ومؤشر التنمية البشرية.

مفهوم التنمية البشرية يتسع لكل مجالات حياة البشر من تعليم وصحة وعيش وامن فضلا عن التمتع بالحريات الأساسية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتوسيع خيارات الناس،فالخيارات المتعلقة بالمشاركة السياسية والتنوع الثقافي وحقوق الانسان هي ايضا من اساسيات حياة البشر،مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الخيارات الانسانية الاساسية حاسمة جدا لان تلبيتها ستمهد الطريق امام الخيارات الاخرى.

في التنمية البشرية تستهدف الاستراتيجيات التنموية الناس قبل الانتاج،والتجارة،واسعار الصرف،واسعار الفائدة،واسواق الاوراق المالية"تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009".الهدف من توظيف مفهوم"التنمية البشرية"في الخطاب الاقتصادي المعاصر هو الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي التقليدي الذي ظل سائدا خلال العقود الماضية الى مجال اوسع،مجال الحياة البشرية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.وتتم دراسة الاوضاع

المجتمعية وتحديد التنمية البشرية التي وصل اليها المجتمع عادة بالاعتماد على محاور:الزمن(ما يحدث لدليل التنمية البشرية ومؤشراتها من تطور واستقرار خلال افق زمني محدد)،درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية بين مختلف الدول،توزيع نتائج التنمية وثمارها بين السكان(كيفية توزيع الدخل والثروة في المجتمع بهدف الحد من الفقر والقضاء على التخلف..وهذا المحور من اهم مكونات دليل التنمية البشرية،لأنه يعكس مستوى العدالة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء وبين الذكور والاناث وبين الريف والمدينة وبين مختلف المناطق والفئات.ويدعى المعامل الذي يعكس التباين في توزيع الدخل في البلد المعني بالمعامل الجيني(Gini)).

تعتمد التنمية البشرية المستدامة مبدأ جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية،وهي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب،بل توزيع عائداته بشكل عادل ايضا،وهي تجدد البيئة بدل تدميرها،وتمكن الناس بدل تهميشهم،وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.ان التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في مصلحة الفقراء والطبيعة والبيئة وتوفير فرص العمل في مصلحة المرأة.انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة،انها تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم.

التنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الانسان منطلقها وغايتها،وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن،وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التنمية.فهدف هذه التنمية هو خلق بيئة تمكن الانسان من التمتع بحياة طويلة وصحية ولائقة.

وعليه تتمثل عناصر التنمية البشرية المستدامة في:

- الانتاجية او المقدرة البشرية اي قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.
- الاستدامة اوعدم الحاق الضرر بالاجيال القادمة سواء بسبب استزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة او الديون العامة التي تتحمل عبئها الاجيال اللاحقة.
- المساواة او تساوي الفرص المتاحة امام كل أفراد المجتمع دون تمييز.
- التمكين:فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من اجلهم.

تشترط التنمية المستدامة صراحة والزاما ديمومة العملية التنموية وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية اجمالا بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة،وكذلك وضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الابعاد الاساسية مع البعد السياسي.هل يتيح النمط الرأسمالي المتجسد في نظام السوق نموا مستداما واستغلالا رشيدا للموارد اقتصاديا ومستداما بيئيا؟خاصة وان طبيعة السوق ونظام السوق الرأسمالية تنفي حكما امكانية ثبات النمو وتواصله دون انكفاء وتحتمل ظهور الأزمات الاقتصادية بشكل متكرر.ان اعطاء دورا اساسيا للدولة يخفف التناقض بين التنمية المستدامة ونظام السوق شريطة الالتزام بالديمقراطية السياسية والمؤسساتية المدنية والشفافية كي لا تقع هذه الدولة في فخ البرقرطة والكومبرادورية والطفيلية.

التنمية المستدامة Sustainable Development هي توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الاجيال الحالية (بأعدل) طريقة ممكنة دون الاضرار بحاجات الاجيال القادمة،واعادة توجيه النشاط الاقتصادى بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول والافراد والاجيال القادمة،تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها،واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئى الملائم،ومنع حدوث اضرار سلبية من دورها ان تنعكس على البيئة العالمية.ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.يستخدم مصطلح التنمية المستدامة للتعبيرعن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الاجيال الحالية والاجيال المقبلة،وهذا يعني ان لا تعرض العمليات التي يتم بوساطتها تلبية حاجات الناس واشباعها للخطر قدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجاتها واشباعها.اعتمدت التنمية البشرية المستدامة على قياس دليل التنمية البشرية Human Development Index،ويتضمن الدليل التركيبي للتنمية البشرية ثلاثة مكونات:الصحة(العمر المتوقع عند الولادة)،التعليم(معرفة القراءة والكتابة للكبار ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم)،الدخل(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي المعدل بالقدرة الشرائية الفعلية).وتضمنت تقارير التنمية البشرية التي اصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP قائمة طويلة من المؤشرات التفصيلية- الى جانب ادلة التنمية البشرية

الثلاثة الرئيسة:مقياس التنمية البشرية،دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي،مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي.

تتضمن التنمية المستدامة ابعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الابعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:وتشمل التنمية الاقتصادية :

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية،
- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية،
- المسؤولية الاممية وخاصة البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته،
- تقليص تبعية البلدان النامية،
- التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة،
- المساواة في توزيع الموارد.الحد من التفاوت في المداخيل،
- تقليص الانفاق العسكري"

اما التنمية البشرية فتشمل :

- تثبيت النمو الديموغرافي،مكانة الحجم النهائي للسكان،
- اهمية توزيع السكان.الاستخدام الكامل للموارد البشرية،
- الصحة والتعليم.دور المرأة،

- الاسلوب الديمقراطي في الحكم.وفي خانة الابعاد البيئية تقع اتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد،
- حماية الموارد الطبيعية،صيانة المياه،
- تقليص ملاجئ الانواع البيولوجية،
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

بينما تشمل التكنولوجية استعمال تكنولوجيات انظف في المرافق الصناعية،الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة،المحروقات والاحتباس الحراري،الحد من انبعاث الغازات،الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

تلعب تقنية المعلومات دورا مهما في التنمية المستدامة:

تعزيز البحث العلمي وتطوير تكنولوجيات المواد الجديدة والتكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية،واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.المعارف والمعلومات تعد عنصرا أساسيا لنجاح التنمية المستدامة ولابد من نقلها الى العامة بامانة وكفاءة عبر الاتصالات والوسائط الملتيميدية والانترنيتية.

- تحسين الاداء المؤسساتي بالتكنولوجية الحديثة.

- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وفرص الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وايجاد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
- المضي قدما للتحول الى المجتمع المعلوماتي وادماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- توسيع القاعدة المنظمة لاساسيات التحكم وتطبيقاته في المؤسساتية الاجتماعية.
- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الدراسة الاكاديمية والشعبية للاقتصادين الكلي والجزئي (Macro & Micro).

خفض الشدة الطاقية عبر رفع كفاءة انتاج المواد الحاملة والناقلة للطاقة(Energy Carriers)وتقاس عادة بوحدة(كيلوواط ساعة/طن من الوقود المحترق)،رفع كفاءة تقنيات استهلاك الطاقة.التغيير الهيكلي في استخدام المواد كثيفة الطاقة(Intensive)وتقليص الطلب عليها في المستويات العليا للنشاط الاقتصادي.كل ذلك يعزز من ميل هبوط الطلب على الطاقة والتوجه الى انتاج السلع بدل انتاج الخدمات!

تطوير البرامج الوطنية لحفظ الطاقة.

الفقر هو ضعف الفرص والخيارات وليس تدني الدخل فقط

الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية تعبر عن حالة عدم حصول الفرد على حد ادنى من الرفاه الانساني ومستوى للمعيشة يعتبر لائقا او كافيا.الفقر هو فقر الفرص والخيارات وليس فقر الدخل،وهو ذو ابعاد نفسية وانسانية ينمو في سياق تاريخي- مجتمعي - جغرافي ضمن زمن محلي وعالمي.

يرتبط الفقر بما تتعرض له الشعوب من افقار وادامة افقار فئات واسعة منها،وتؤدي اعمال العسكرة والتجييش والارهاب والتهجير القسري وتعاظم مظاهر التميز العنصري والطائفي ودور الوشائج الاصطفائية والولاءات دون الوطنية وتراجع فاعلية مؤسسات الدولة واهتزازها..الى جانب الحروب الكارثية الى تدهور اوضاع الشعوب وتصاعد حالات النزوح الامر الذي يسهم في ارباك الاوضاع الديموغرافية وافقار الاسر النازحة.وهذا يرتبط ايضا بتدني موارد الدولة على الانفاق الاجتماعي والخدمات وتدهور البيئة الاجتماعية،وتفشي اجواء عدم الامان والاستقرار على المستويين الفردي والعام.وينتج عن ذلك تحول الشعوب الى ما يشبه نزلاء معسكرات اللاجئين الذين يتقدمون لطلب الغذاء والدواء،وهم محرومون من اية حقوق مدنية.

دور حقوق الإنسان
فى تحقيق العدالة الاجتماعية

أقرَّت الهيئة العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول من العام 1948الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤلف من ثلاثين بندًا. وقد شكلت بنود هذا الإعلان العالمي مادة لصياغة اتفاقيات دولية رسخت حقوق الإنسان، سواء على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، أو على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السؤال هنا ما علاقة حقوق الإنسان بأسس المساواة ومبدأ العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن أن تساهم هذه الحقوق في تحقق قيم المساواة والعدالة بين أبناء البشر جمعيا؟

لا شك في أن حق المساواة بصفة عامة يعد أهم المبادئ الإنسانية التي تحرص الأمم والشعوب على التمسك به، ومن الأسس الجوهرية التي استند لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويعتبر حق المساواة من أهم الحقوق الإنسانية والصقها بالإنسان وأقدمها، وأكثرها أصالة على الإطلاق، فهذا الحق هو أساس كل الحقوق. فلا ينبغي أن تقوم في المجتمع البشري أي فوارق نابعة من اختلاف الأصل أو الجنس أو الدين. وبحسب (رين كاسين) الأب الفعلي لحقوق الإنسان، أن هذا الإعلان هو بداية طريق طويل لإرساء أسس المساواة والعدالة بين البشر.

تنص المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المبدأ الأساسي الخاص بالمساواة في الحقوق بين كافة الناس. ويعتبر هذا المبدأ من منظور الأخصائيين الاجتماعيين حجر زاوية بالنسبة لمبدأ العدالة البالغ الأهمية، والذي يقضي إمعان النظر فيما هو عدل أو ظلم ومساواة، وذلك على أساس العوامل البيولوجية والاحتياجات النفسية والاجتماعية والثقافية والروحية والمساهمات الفردية في رفاه الآخرين.

إن المساواة في الحقوق تشير إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان. فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك على ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى طائفة واسعة من العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والنساء والأقليات. كما أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن مبدأ الوفاء بالحاجات الإنسانية للبشر. ذلك أن إنسانية الإنسان لا تكتمل، وكرامته لا تتحقق، ما لم يمكن من إشباع حاجاته الإنسانية.

يخضع تحديد ما تعنيه العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها في كثير من الأحيان لجدل كبير، كما يخضع حدود مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر؛ لأن الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير. لكن رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها

لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها: المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص؛ التوزيع العادل للموارد والأعباء؛ الضمان الاجتماعي؛ وتوفير السلع العامة.

أحد المقاربات الشائعة هي تعريف العدالة الاجتماعية بأنها تكافؤ الفرص وفرص الحياة المتساوية. أي يجب أن يكون لديك نفس الفرصة في الحصول على تعليم جيد وعمل جيد كما أي شخص آخر. ويجب أن يكون لديك نفس فرص التمتع بحياة لائقة. بنفس الطريقة، كل شخص يجب أن يكون محميا من مخاطر الحياة، مثل المرض والحوادث وفقدان السكن والبطالة...الخ.

يقول السيد أمين عام الأمم المتحدة، بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية (العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بينها الذي يتحقق في ظله الازدهار. ومن ثم فعندما نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين يكون ذلك إعلاءً منا لمبادئ العدالة الاجتماعية. وعندما نزيل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الإثني، أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد قطعنا شوطا بعيدا في النهوض بالعدالة الاجتماعية).

وهذا يعني أن مفهوم العدالة الاجتماعية يشمل من بين ما يشمل إشباع حاجات الإنسان الأساسية واقتسام الموارد المادية على أساس المساواة وتستهدف إتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم وتوفير الحماية للأفراد والمجموعات المحرومة. ومن هذا المنطق يعتبر الاجتماعيون أن العدالة والعدالة الاجتماعية وسيلة

الدفاع الرئيسية ضد كافة أشكال القمع وأساسا لتنمية البشرية الأكثر إنصافا.

في المحصلة يمكن القول إن العدالة الاجتماعية التي تسعى مبادئ حقوق الإنسان للوصول إليها وتحقيقها، هي:

- تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة؛

- والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية؛

- والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام؛

- وهى أيضا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يقول السيد الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الخميس 20 شباط/فبراير 2014 ".. علينا أن نفعل المزيد من أجل تمكين الأفراد عن طريق توفير فرص العمل الكريم، ودعم الناس من خلال توفير الحماية الاجتماعية، وكفالة سماع أصوات الفقراء والمهمشين. ولنعمل في سياق مواصلة جهودنا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة للتنمية لما بعد عام 2015 على أن نجعل من العدالة الاجتماعية أداة أساسية في تحقيق النمو المنصف والمستدام للجميع".

المجتمع المدنى والعدالة الاجتماعية

ظهر دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية مع نشأته، حتى وإن اقتصر في البدايات على البعد الخيري، فجوهر الفكرة كان دائما تحسين حياة الفئات الأكثر فقرا وتهميشا، حتى وإن كان العمل الخيري غير كاف في هذا الإطار ومع وصول المجتمع المدني إلى درجة النضج مع الثورات العربية ومحاولة لعب دور قوي في تحقيق أهداف هذه الثورات والتي عند انطلاقها رفعت شعارات أساسية كانت العدالة الاجتماعية في القلب منها سواء بشكل مباشر، أو من خلال شعارات أخرى مثل الكرامة والحرية هي شعارات مرتبطة بشكل اساسي بالعدالة الاجتماعية بشكل أو بآخر. لذلك لا يمكننا إغفال الوضع الاقتصادي المفتقد للعدالة الاجتماعية الذي أدى إلى تفجر هذه الثورات. كما لا يمكننا أن نغفل أن الشرارة الأولى لهذه الثورات كان حادث محمد بوعزيزيالذي يرتبط فيه الظرف الاقتصادي (الفقروالبطالة) بمفهوم الحقوق (الكرامة والحرية)

وباعتبار المجتمع المدني -بحكم التعريف- هو حلقة الوصل بين المواطنين بآمالهم وطموحاتهم والسلطة أو الحكومات، فانه بعد هذه الثورات يقع على عاتقه دورا كبيرا في ترسيخ وتفعيل مفهوم العدالة الاجتماعية في مصر. وتحقيق العدالة الاجتماعية كهدف، يرتبط بالكثير من التحديات منها البعد الدولي أو التراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لا يعفي الدول والحكومات العربية من واجباتها والتزاماتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، حتى

أصبح ركن أساسي لشرعية أي نظام حكم هي تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها. هذه التحديات تستوجب من المجتمع المدني تطوير استراتيجياته وأدواته لمجابهة هذه التحديات مستندا إلى الفرص التي وفرتها الثورات العربية والتي جعلت من العدالة الاجتماعية مطلبا أساسيا بالرغم من محاولات التحايل، وحولت المواطنين إلى فاعلين قادرين على التأثير رغم محاولات القمع التي تمارس أحيانا، وفتح مجالات جديدة لحركة حتى داخل مؤسسات الدولة رغما عن محاولات إعادة السلطوية.

وفي هذا الاطار يجب أن يكون توجه المجتمع المدني نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بمعني السعي "لتلك الحالة التي ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهى أيضا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية.. الدور والسمات:

"الطريقة في النظر لحقوق العباد هي ما توجد الفرق بين مجتمع يعيش على "الصدقة" فيعيش فقراء مواطنوه، ومجتمع تحكمه قواعد منظمة لعلاقات العمل، بحيث تحمى الأجير والعامل والموظف، أي الطرف الأضعف في علاقة العمل، فتصبح الأغلبية من غير الفقراء. أي باختصار مجتمع تعمل فيه الدولة بجميع مؤسساتها على تحقيق حياة كريمة للمواطنين ومجتمع أدارت فيه الدولة وجهها عن واجبها فقام نفر من الناس مشكورين ليرتقوا هنا وهناك ما لا يرتق

هذا المفهوم هو ما حدا بالمجتمع المدني في التطور من المنهج الخيري في العمل الذي يقوم على دعم الفقراء من خلال إعانات تساعدهم على سد قوت يومهم، على المنهج التنموي الذي يحاول تطوير قدراتهم ومهارتهم وتوفير بيئة محيطة ملائمة تمكنهم من تحسين معيشتهم. إلا أن حتى هذا المنهج تطور إلى منهج حقوقي في العمل يحاول دعم الفئات المهمشة والأكثر احتياجا من تنظيم أنفسهم للاستفادة من العمل التنموي من جانب، ومن جانب آخر القدرة على المطالبة بحقوقهم ومواجهة ما قد يخل أو ينتقص منها. دور المجتمع المدني في تفعيل آليات العدالة الاجتماعية له جذوره التاريخية ومواصفاته وملامحه الأساسية في العصور المختلفة، وتعددت أنماط هذا الدور بحسب المرحلة التاريخية وخصوصية كل مجتمع في انتقاء أو تكييف أو استحداث آليات مناسبة له. إلا أن عملية إعادة التنظيم المجتمعي تبقى القاسم المشترك بين كل المجتمعات التي خرجت من مراحل صراع أو عنف أو تحول سياسي في نظام الحكم) من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي)، حيث أن فرضيات عملية الانتقال السياسي والتي تتسم

بالسرعة والمفاجأة والصراعات –يستثنى من ذلك بعض المجتمعات التي مرت بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية بشكل سلمي- لذا فان عملية الانتقال نحو الديمقراطية تتطلب تخطيطا لإعادة التنظيم المجتمعي لتلافي أو معالجة أو منع حدوث انتهاكات لحقوق أفراد ذلك المجتمع، ويأتي ذلك من خلال تضمين إعادة التنظيم المجتمعي في آليات العدالة الاجتماعية ضمن استراتيجيات شاملة لعدالة انتقالية يتقاسم فيها الأدوار والمهام والمسؤوليات النظام السياسي متمثلا بالجهازين التشريعي التنفيذي والمجتمع المدني المتمثل بالمؤسسات.

ما شهده المجتمع المدني من تطور ونمو وفعالية في المجال السياسي والمجال الاجتماعي منذ القرن العشرون وخصوصا بعد الثورات العربية –في الحالة المصرية- جعل المجتمع المدني يتناول أماكن وقضايا لم يتناولها من قبل، ويحقق فيها نتائج مثل قضية العدالة الاجتماعية؛ والتي نالت في الآونة الأخيرة النصيب الأكبر من الدارسات لأهميتها للمجتمعات النامية والتي تستعد وتنتظر مزيد من التحولات الديمقراطية. وتدل الآونة الاخيرة في دراسة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على تغير ونضج في دور الأسلوب المتبع، فأصبح لمنظمات المجتمع المدني تأثيرا كبيرا في المجتمعات يصل في بعض الأحيان إلى وضع السياسات والمساعدة في تنفيذها.

المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية ما بين استراتيجيات التنمية والضغط:

ساهم المجتمع المدني في تجارب عديدة بدور في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر مشروعاته وحملاته يمكننا تبين أثر بعضها سواء في تحقيق

قدر من التحسن في حياة المواطنين أو في التأثير على السياسات، ليس فقط المحلية وإنما العالمية في مواجهة السياسات التي قد تضر بالعدالة الاجتماعية. ومن أبرز الأمثلة التي يتحدث عنها الكثيرون على مستوى المشروعات تجربة بنك جرامين بإندونيسيا؛ وهي منظمة للتمويل الصغير وتنمية المجتمع، بدأ البنك في بنجلاديش ويقوم بتقديم قروض صغيرة إلى الفقراء دون اشتراط ضمانات مالية، تم تأسيسه من قبل محمد يونس في سبتمبر 1983، ومنح جائزة نوبل للسلام لعام 2006. يركز عمل بنك ومؤسسة جرامين على تسخير واستغلال قدرة الفقراء على الإبداع والتوظيف[7] .وشهدت المؤسسة طوال تاريخها نجاحات على مدار15 عاما، ومن هذه الانجازات والنجاحات أنه 9.4 مليون من فقراء العالم ساعدتهم مؤسسات التمويل الأصغر الشريكة لمؤسسة جرامين وتمكينهم من بدء رحلتهم، وتلقى أكثر من 1.2 مليون مقترض جديد القروض الصغيرة بسبب برنامج ضمانات النمو لدي المؤسسة. وساعدت ما يقرب من 200 ألف من الفقراء والمزارعين وامتد عملها للريف في أفريقيا في دول مثل أوغندا وكينيا

أما على مستوى التأثير على السياسات فتعتبر حملة مناهضة اتفاقية التجارة العالمية المعروفة wto أحد الأمثلة البارزة على كيفية الحشد والتعبئة لمواجهة سياسات من شأنها الإضرار بالعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث قام مارتين كور أحد العاملين السابقين بالمنظمة بتأسيس منظمة focus on global south لمواجهة الاثار السلبية للاتفاقيات التي تصدر عن هذه المنظمة -والتي اكتشفها من خلال وجودة داخل المنظمة- على دول العالم الثالث. وقد استخدم ثلاث استراتيجيات أساسية:

التوعية بأضرار المنظمة: وذلك من خلال كتابته التي كانت تتم ترجمتها بشكل تطوعي من مجموعات مناهضة العولمة حول العالم، واستكتاب خبراء متطوعون من العديد من الدول وبمختلف اللغات. ولم يتوقف ذلك فقط على السياسات الخاصة بهذه المنظمة إنما امتد لآليات اتخاذ القرار غير الشفافة او الديمقراطية داخل هذه المنظمة.

التشبيك مع مجموعات مناهضة العولمة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات في دول العالم الثالث، خاصة في شرق آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ثم امتدت الشبكة لتشمل منظمات المجتمع المدني في دو العالم الأول المتعاطفة مع القضايا التي تطرحها المنظمة أو تلك التي تمثل الفئات المتضررة من هذه السياسات في هذه الدول، والتي مثلت محورا للضغط على حكومتها في هذا الإطار.

الضغط على المنظمة عبر وفود رسمية من دول تبنت الأفكار التي طرحتها هذه الشبكة مثل الهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، كلا في الموضوع الذي يخصه. والضغط الخارجي عبر التظاهر والوقفات في كل جولة من جولات المنظمة تعتمد بالأساس على أصحاب المصلحة ذاتهم. وإقامة جسور بين الوفود الرسمية المتعاطفة وأصحاب المصلحة المشاركين في الاحتجاجات.

وقد حققت هذه الحملة نجاحا كبيرا إلى حد أن البعض يطرح أنها واحدة من ثلاثة أسباب أساسية أوقفت عمل المنظمة، وجعلت من جولة هونج كونج آخر الجولات التي يخرج منها اتفاق، وأنه حتى منذ الجولة السابقة في الدوحة كانت المخرجات ضعيفة وليس ذات قيمة.

في ظل السياق العام الدولي والإقليمي والمحلي، تعد مهمة المجتمع المدني مهمة عسيرة في المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول العربية فهي لا تقتصر فقط على تطوير آليات تساهم في تحسين حياة المواطنين، ولا مساندة السياسات التي من شانها تطوير وضعية العدالة الاجتماعية، ولا فقط دعم التنظيمات المجتمعية التي يمكن أن تحمل عبء هذه القضية، إنما تمتد لمواجهة هجمات السياسات المحلية والدولية التي من شأنها التأثير السلبي على المفهوم وتطبيقاته في أرض الواقع.

لذا فاستراتيجيات دعم المجتمع المدني في هذا الإطار يجب أن تمتد لتشمل العديد من الأطراف المحلية والدولية وأبرزها:

خلق معرفة عبر دراسات حول وجود التفاوت وعدم المساواة، ووضع مؤشر لتحديد الأسباب الجذرية لغياب العدالة الاجتماعية. ويتطلب ذلك من منظمات المجتمع المدني البحث عن الحقائق وجمع المعلومات والبحوث وكذلك تحليل دقيق للنتائج، عبر بحوث مجتمعية، والوصول بهذه البحوث لمستوى الوعي الشعبي، وكذلك تطوير وعي القائمين على السياسات -خاصة البرلمانيين- بهذه القضية، وما هي المعايير التي يمكن قياس التشريعات والسياسات عليها للكشف عن تأثيراتها على العدالة الاجتماعية سلبا او إيجابا. وفي هذا الإطار يجب تناول المفهوم بشكل رحب وعدم اقتصاره على بعد ضيق من أبعاده، على ألا يؤدي ذلك إلى تمييع المفهوم وافقاده مضمونه الحقيقي القائم على إعادة توزيع الثروات بشكل عادل في المجتمع.

بناء الشركات والشبكات المتعددة: الدعوة إلى بناء الشبكات والشركات بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض، والتي تؤثر ايجابا على قوة

المجتمع المدني. ويجب التشبيك والشراكة بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، في كثير من المجالات كالثقافة والإعلام، وأيضا التشبيك مع الحكومة نفسها من أجل المطالبة بسياسات تحقق العدالة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك؛ يمكن للمنظمات الداعية للعدالة الاجتماعية أن تستفيد من تحالفاتها مع نظيراتها في الدول الأخرى لتوليد المعلومات، إضفاء الشرعية على أنشطتها، وجلب ضغوط إضافية لتعمل في تشجيع التغيير الداخلي.

التأثير في صنع القرارات، لتحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن تؤثر منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة للدولة باستخدام آليات ضغط مختلفة من برامج وإجراء حملات إعلامية وتنظيم مظاهرات حاشدة وإصدار التقارير، وكتابة مقالات الرأي في وسائل الإعلام والاجتماع مع المسؤولين الحكوميين وتشكيل شراكات مع الوكالات الحكومية. من أجل الدفع باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

لا يمكن هنا أن نغفل دور المنظمات التنمية ليس فقط في القيام بمشروعات تساهم في تحسين الأحوال، ولكن من خلال مشروعاتهم خلق نماذج تنموية قابلة لتكرار. وأن يصاحب ذلك عملية تمكين للفئات المستفيدة ودعمهم على تنظيم أنفسهم في كيانات تعبر عن هذه المصالح بدلا من الولاءات السياسية أو الأولية، حتى يتمكنوا من تبني قضاياهم بأنفسهم وليس عبر وسطاء.

الفقر والعدالة الاجتماعية

العدل والعدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل والفقر

صارت قضية العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل والثروة وعلاقتها بالفقر وجوانبه المختلفة موضوعاً أساسياً في بحوث التنمية والعولمة . وتميزت هذه البحوث بتناول التمايز الاجتماعي في داخل الدول وبين الدول كمؤشر لغياب العدالة الاجتماعية فتتناول هذه البحوث التمايز الاجتماعي مثلاً كالآتي: نصيب أفقر 20% من السكان من الدخل القومي والاستهلاك كما وتقارن هذه البحوث متوسط الدخول في أغنى 20 دولة بمتوسط الدخول في أفقر 20 دولة ويورد تقرير البنك الدولي لعام 2001/2000م ،في ص3 ان هذه النسبة تبلغ 37 ضعفاً وان هذه الفجوة تضاعفت في ال 40 عاماً الماضية ويذكر تقرير البنك الدولي سابق الذكر أن 50% من الأطفال دون الخامسة في الدول الفقيرة يعانون من سوء التغذية في حين أن الأطفال دون سن الخامسة في الدول الغنية الذين يعنون من سوء التغذية أقل من 5% من جملة الأطفال في هذه الفئة العمرية ، ويذكر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2000م عن الفقر أن نصيب أفقر 20% من السكان من الدخل القومي في البرازيل في الفترة 1990-1996 هو 2.5% وفي جنوب افريقيا 2.9% ولا يذكر التقرير نصيب أغنى 20% ، وفي السودان في السبعينات وحسب تقرير لمنظمة العمل الدولية عن الاستخدام في السودان 1986م ، نجد أن نسبة دخول أغنى 20% كانت حوالي 53% من الدخل القومي في حين أن دخل أفقر 50% من السكان كان حوالي 18% . إن هذه

الفجوة في اتساع مستمر مما جعل نسبة السكان تحت خط الفقر حسب تقرير السكان الأخير 2007م أكثر من 95% من السكان.

ومع تغير المناخ نتيجة للاحتباس الحراري ظهرت الدعوة الى ضرورة تحقيق الحقوق البيئية والعدالة البيئية التي يتحمل فيها المعتدون على البيئة تكلفة تدميرهم للبيئة والتي تعود فيها المنافع البيئية على الجميع أي العدالة البيئية.

وحديثاً وفي أبحاث السلام نجد نقداً قوياً لمفهوم السلام السلبي بمعنى وقف إطلاق النار وصمت السلاح ويدعو الناقدون الى تعريف السلام إيجابياً فيعادلون بين السلام والسلام الاجتماعي والذي يعرفونه بأنه العدالة الاجتماعية التي تضمن حقوق الإنسان وتحقيق المساواة في الفرص وتوسيعها خاصةً في التعليم والصحة وفي سوق العمل.

ان سوء توزيع الدخل من أهم أسباب الفقر بجوانبه المختلفة : فقر الدخل وفقر القدرات .ويعتبر غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل من أقوى عوائق التنمية المستدامة والعادلة . إذ لايجوز اختزال التنمية في تعظيم المنتج القومي المحلي أو الاجمالي كمياً. بمعنى تعظيم معدلات النمو الكمية دون الأخذ في الاعتبار توزيع هذا المنتج القومي توزيعاً عادلاً . وهذا يعني البعد الاجتماعي للتنمية الذي يفضي الى تنمية اجتماعية عادلة. وفي هذا السياق لايجوز المقابلة المضادة للعدالة الاجتماعية للكفاءة الاقتصادية بهذا المعنى الكمي لتعظيم المنهج القومي بحجة أن الكفاءة الاقتصادية لاتتوافق مع العدالة الاجتماعية وأن العدالة الاجتماعية أي عدالة التوزيع (العدل التوزيعي) تعوق الكفاءة الاقتصادية لأن العدالة

الاجتماعية في توزيع الدخل حسب هذه الحجة تقلل من المدخرات وبالتالي تقلل الاستثمارات التي يجب أن توجه للانتاج المادي . والحجة ضد هذا الفهم أن الاستثمار في الموارد البشرية الذي تحققه العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة هو العامل الأساسي في تعظيم المنتج الإجمالي وزيادة الانتاجية.

ولنا دول شرق آسيا خير مثال وهي التي أولت التعليم والتدريب والتأهيل أولوية وأهمية قصوى في خططها التنموية فحققت القفزة المعروفة التي أضفت عليها صفة "النمور الآسيوية."

ان حرمان أعداد كبيرة من المواطنين من فرص تنمية قدراتهم يعني غياب العدالة الاجتماعية وهذا الحرمان من هذه الفرص هو الذي يتسبب في الفقروترسيخ التخلف والاقصاء من المشاركة في التنمية وعائداتها.

أنواع و أسباب الفقر – فقر الدخل والفقر البشري:

أسباب الفقر:

ان أبحاث الفقر تحدد أسباباً عديدة للفقر:

1- الحاجة للدخل والأصول (Lack of Income) اللازم لتلبية الحاجات الأساسية من طعام وماء ومأوى وملبس وحد أدنى من المستوى الصحي والتعليم.

2- غياب الصوت والنفوذ في الدولة والمجتمع.

3- الهشاشة في مقابلة الصدمات وعدم القدرة على صدها.

4- الحاجة للأصول بأنواعها المختلفة:

5- القدرات والمهارات البشرية اللازمة لأدنى مستويات العمل وللحد الأدنى للأجر المجزي.

وبالنسبة لفقر الدخل يفرق الباحثون بين الفقر المطلق وهو الحاجة للدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطعام وتقدر بالحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للجسم (حدد هذا الحد الأدنى من الدخل بواحد دولار في اليوم للفرد)

الفقر الشامل هو الحاجة للدخل الذي يلبي حاجات الغذاء و الحاجات الأخرى من غير الغذاء كالملبس ، الطاقة والمسكن.

ثم هناك الفقر البشري ويسمى فقر القدرات وهو غياب القدرات البشرية التي تتسبب فيها الأمية والجهل وسوء التغذية وتدهور الأمومة ومتوسط العمر و الأمراض التي يمكن الحماية منها بجانب عدم القدرة على الحصول على البنيات الأساسية كالطاقة والصرف الصحي والتعليم والماء النقي.

وقد صارت هذه المؤشرات من أهم مؤشرات التنمية البشرية في الحكم على الدول ومستوى التنمية والفقر فيها.

6- فقر الدخل وفقر القدرات وسوق العمل

إن أهم وسيلة لمحاربة الفقر بجوانبه المختلفة هو العمل وتوسيع الفرص وتنظيم الفقراء . والمقصود بالعمل هو العمل الانتاجية العالية التي تسمح للعامل بالحصول على الأجر المجزي الذي يفوق خط فقر الدخل وكذلك بالحصول على الخدمات / الحقوق التي تعزز قدراته البشرية من صحة وتعليم وطاقة وصرف صحي وماء نقي تجعله يتغلب على الفقر البشري الذي يقوض القدرات البشرية بالحرمان من هذه الحقوق ويقضي على توسيع فرص خياراته في سوق العمل.

ان رفع القدرات البشرية تسمح للمواطنين في الدخول في سوق العمل وتلبية متطلباته ومطلوباته وأهمها التعليم الذي تلبي مخرجاته هذه المطلوبات بدءاً بالتعليم في مرحلة الأساس وحتى التعليم الجامعي يحتل التعليم الفني والتقني في هذا السياق لأولوية فهو يؤهل للمنافسة في سوق العمل الداخلي الذي بدأ يذخر بقوة العمل الأجنبية التي تتميز بخصائص لا تتوفر في قوة العمل السودانية.

ان تكوين المجلس القومي للتعليم افني والتقني في يونيو 2005م خطوة هامة في الاتجاه السليم لموائمة مخرجات التعليم لمطلوبات السوق . ان عدم هذه المواءمة يتضح في حقيقة أنه كلما صعد الطلاب في سلم التعليم كلما ضاقت فرص توظيفهم في سوق العمل بعد تخرجهم كما يوضح الجدول الآتي:

المؤهل العلمي	معدل البطالة
أمي	%12.8
يقرأ ويكتب	%15.3
أساس؟	%18.5
متوسط	%20.7
ثانوي	%17.0
جامعي	%20.7
فوق الجامعي	%18.8

لابد من التأكيد على دور الدولة و مسئولياتها في تقديم خدمات التعليم والصحة وكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و كما ذكرنا سابقاً هنا تختلف المدارس والآراء في تحقيق العدالة الاجتماعية بمعنى تحقيق الفرص المتساوية في التعليم والصحة وبالتالي في سوق العمل هل يترك تحقيق العدالة والمساواة في الفرص لتدخل الدولة أم لآليات السوق.

فترى المدارس الليبرالية التي تدعو لاقتصاد السوق الحر ان السوق ومبادرة الأفراد هي خير وسيلة لتخصيص الموارد بالصورة التي يتطلبها سوق العمل ولذلك شعارها هو "دعه يعمل دعه يمر" وتدعو هذه المدارس الليبرالية لعدم تدخل الدولة إلا في الحدود الضيقة في وضع تشريعات وبناء

المؤسسات التي تدعم عمل آليات السوق والمبادرات الخاصة بالأفراد الذين يتحملون مسئولية مصيرهم سواء كان غنى أو فقراً ، إلا أن المدارس الاجتماعية المعارضة لهذه المدارس الليبرالية فانها ترى ضرورة تدخل الدولة بالسياسات الاقتصادية الكلية و السياسات الضرائبية والتشريعات الخاصة بذلك وبالاستثمار وبسياسات سوق العمل وبالسياسات الاجتماعية التعليمية والصحية والبيئية وسياسات الانفاق العام والدعم الاجتماعي التي تحكم الميزانيات لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع الفرص ومساواتها ولتحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم وبالتالي محاربة الفقر بكل أنواعه وترى هذه المدارس فشل آليات السوق لتحقيق التوازن المطلوب في المجتمع وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للثروة والسلطة بين شرائح المجتمع وأقاليمه المختلفة وباللامركزية الديموقراطية التشاركية التي يكون فيها الحكم المحلي والمشاركة القاعدية أهمية بالغة.

ان مسئولية الدولة في انفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في العمل والتعليم والصحة والغذاء شرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر فهو العائق الأساسي للتنمية العادلة والمستدامة .

الخاتمة

-ان العدالة الاجتماعية شرط ضروري للتنمية العادلة المتوازنة التي تحقق التعظيم الكمي للثروة والتوظيف العادل لها.

-الكفاءة الاقتصادية التي تعظم الثروة تكملها العدالة الاجتماعية فغياب العدالة الاجتماعية والفقر من أكبر المعوقات للتنمية العادلة والمستدامة . ان العدالة الاجتماعية لا تتعارض مع الكفاءة الاقتصادية بل هي من شروطها.

-تدخل الدولة ينبع من مسؤليتها عن انفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية : العمل للجميع ، الطعام للجميع ، الماء للجميع ، التعليم للجميع ، الصحة للجميع ، السكن للجميع ، التأمين للجميع . ان مسؤلية الدولة هذه لا يعني بالضرورة أن تقوم الدولة بتقديم هذه الخدمات فمن الممكن أن يقدمها القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني ولكن مسئولية الدولة هي

i. التأكد من وجود هذه الخدمات و الحصول عليها لكل المواطنين) (availability)

ii. الوصول الى هذه الخدمات(accessibility)

iii. قدرة كل المواطنين على التمتع بهذه الخدمات(ability)

iiii. الأمان في هذه الخدمات(safety)

المصادر والمراجع

- احمد جمال ظاهر (1988). دراسات في الفلسفة السياسية. عمّان: دار مكتبة الكندي للنشر،
- ارنست فيشر(1980). الاشتراكية والفن. ترجمة أسعد حليم. بيروت: دار القلم،
- بول تيليش (1981). الحب والقوة والعدالة. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر،
- يوسف حبي (1980). الإنسان في أدب وادي الرافدين. بغداد: سلسلة الموسوعة الصغيرة.
- عبد الرضا الطعان (1981). الفكر السياسي في العراق القديم. بغداد: دار الرشيد للنشر.
- هـ. فرانكفورت؛ وهـ. أ. فرانكفورت؛ وجون أ. ولسن ؛ وت. جاكوبسن (1960). ما قبل الفلسفة. ترجمة جبرا ابراهيم جبرا. بغداد: مكتبة دار الحياة.
- جمال مولود ذيبان (2001). تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة: دراسة قانونية مقارنة. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- أحمد خورشيد النوره جي (1990). مفاهيم في الفلسفة والاجتماع. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الفهرس